مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٣٧
الأربعاء، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، الساعة ١١/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد غوريراب	(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بو علاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سودربرغ

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراع المسلح

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وأوكرانيا، والبرتغال، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وسلوفاكيا، والسودان، والعراق، وغيانا، والفلبين، وفنلندا، وكوستاريكا، وكينيا، ومصر، ومنغوليا، وموزامبيق، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون التمتع بحق بالتصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فرهادي (أفغانستان)، والسيد ويبسونو (اندونيسيا)، والسيدة كولهو داكروز (أنغولا)، والسيد بيينديزا (أوغندا)، والسيد ييل تشينكو (أوكرانيا)، والسيد مونتيرو (البرتغال)، والسيد حسين (بنغلاديش)، والسيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك)، والسيد سيشوف (بيلاروس)، والسيد بو علاي (الجزائر)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد لي (جمهورية كوريا)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد أوباليجورو (رواندا)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد تومكا (سلوفاكيا)، والسيد عروة (السودان)، والسيد حسن (العراق)، والسيد انسانالي (غيانا)، والسيد مابيلانغان (الفلبين)، والسيدة راسي (فنلندا)، والسيد نيهوس (كوستاريكا)، والسيد أوديرا (كينيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد أنخساي خان (منغوليا)، والسيد تشومار (موزامبيق)، والسيد بواسوف (موناكو)، والسيد هننغستاد (النرويج)، والسيد بولز (نيوزيلندا)، والسيد شارما (الهند)، والسيد تاكاسو (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى المراقب الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد موربر (سويسرا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

المتكلم الأول على قائمتي السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوتونو (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لستم حديث العهد بهذه القاعة. فقبل أكثر من عقدين، طرقت المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باب المجلس، وكنتم تجلسون عند هذا الركن من الطاولة، تناشدون من أجل قضية الحرية والاستقلال لشعب ناميبيا. واليوم، ناميبيا حرة؛ وهي ليست عضوا في الأمم المتحدة فحسب وإنما عضوا نشطا في مجلس الأمن أيضا. ونحن نغتبط مع شعب ناميبيا في هذا التحول السار للأحداث. واليوم أنتم، سيدي الرئيس، رئيس مجلس الأمن؛ وفي خلال عدة أسابيع، ستتولون رئاسة الجمعية

العامة؛ إنكم لا تزالون منذ عدة سنوات عميدا لوزراء الخارجية من أفريقيا. وإنني أهنئكم، سيدي الرئيس، على هذه المنجزات الهامة.

أتمنى لناميبيا حكومة وشعبا النجاح الكبير في مساعيكم الجديرة بالثناء لتعزيز الوحدة والديمقراطية في بلادكم، والمساهمة بشكل نشط في الوقت نفسه في بناء السلم والأمن في العالم.

أود أن أعرب هنا عن تحية خاصة جدا لقائدة مرموقة. وأشير إلى السيدة غراسا ماشيل من موزامبيق وجنوب أفريقيا. إن عملها المتقدم الذي وفر أول تقييم شامل قوي للطرق التي تساء بها معاملة الأطفال بشكل وحشي في حالات الصراع، وضع أساسا قويا نبني عليه عملنا اليوم. والعمل الذي تقوم به على الخطوط الأمامية منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي وهذه على وجه الخصوص يدعمها دعما قويا مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، جنبا لجنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان حاسما في ترجمة خطتنا المشتركة إلى حقائق عملية يمكن أن تحدث تغييرا نحو الأحسن من أجل الأطفال في الميدان. وإنني ممتن للغاية لتعاونها ودعمها وأتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق للغاية.

إن الأطفال أبرياء ومعرضون للخطر بشكل خاص. والأطفال أقل استعدادا للتكيف مع الصراع أو الرد عليه. وهم لا يتحملون أية مسؤولية عن وقوع الصراع، ولكنهم يعانون بشكل غير مناسب من تجاوزاته. وغير المتحاربين لهم جميعا الحق في الحماية، لكن الأطفال يستحقون اهتماما خاصا ويتطلبون حماية خاصة. وعلاوة على ذلك، الأطفال يمثلون آمال ومستقبل كل مجتمع؛ وتدميرهم يعني تدمير المجتمع.

إلا أننا نشهد اليوم أعمالا بغيضة بشكل لم يسبق له مثيل موجهة ضد الأطفال في حالات الصراع. إن الأطفال يقتلون، الأطفال يحولون إلى أيتام؛ الأطفال يشوهون؛ الأطفال يختطفون من ديارهم؛ الأطفال يغتصبون وتساء معاملتهم جنسيا؛ الأطفال يحرمون ببساطة من تعليمهم وصحتهم؛ الأطفال يستغلون كجنود أطفال، الأطفال يتركون وقد أصيبوا بجراح وأضرار نفسية.

وبينما نجتمع هنا اليوم يعاني الأطفال، في حوالي خمسين بلدا في شتى أنحاء العالم، من آثار الصراع وعواقب الصراع. واليوم، هناك أكثر من ٢٠ مليون طفل شردتهم الحرب داخل وخارج بلدانهم. وحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ شاب دون سن الـ ١٨ يستغلون حاليا كجنود أطفال.

إن حجم ما نشهده يدل على ظاهرة جديدة. وهناك تحول نوعي في طبيعة وممارسة الحرب.

هناك تطورات عديدة تمثل هذا التحول. إن جميع الصراعات المسلحة الكبرى في العالم اليوم تقريبا حروب أهلية؛ وهي تخاض بين الأشقاء من الرجال والنساء. وتتميز بانهيار اجتماعي وانعدام للقانون واسعي النطاق وبانتشار الأسلحة واشتراك جماعات مسلحة متعددة واستخدام الجنود كجنود أطفال على نطاق واسع. وهناك طابع رئيسي لهذا الصراع هو شيطنة ما يسمى بـ "مجتمع الأعداء" وبهذه الطريقة تصبح القرية ميدان المعركة ويصبح المدنيون الهدف الرئيسي. ويكون هذا عنفا دائرا بين الجنود والمدنيين على نطاق لم يسبق له مثيل. وهذه التجاوزات لم تعد استثنائية، إنها منتشرة في أنحاء العالم؛ وهي تحدث اليوم في حوالي ثلاثين موقعا من مواقع الصراع.

في ظل هذه الخلفية نقدر أن حوالي ٩٠ في المائة من المصابين في صراعات قائمة حول العالم من المدنيين، والغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال.

وهناك خطر أن نتعرض نحن في المجتمع الدولي للكثير بحيث يصل بنا الحال إلى أن نعتبر من المألوف وقوع ظاهرة تمثل في الحقيقة تحولا جذريا عن مبادئ السلوك الأساسية التي تقبلها مجتمعاتنا. ويجب ألا نسمح بحدوث ذلك.

إننا يمكننا، بل يجب علينا أن نعكس هذا الاتجاه البغيض. وفي هذا السياق أود أن أطرح بعض المقترحات المحددة لتكون تحت نظر المجلس.

أولا، دعونا نسعى، عشية الألفية الجديدة، إلى بدء عصر تطبيق، تطبيق الأحكام والمعايير الدولية.

فخلال السنوات الخمسين الماضية وضعت أمم العالم طائفة رائعة حقا من الصكوك الإنسانية الدولية وصكوك حقوق الإنسان الدولية.

لكن أثر هذه الصكوك لا يزال ضعيفا من الناحية العملية. ولذلك يجب أن نحول طاقاتنا من العملية التشريعية الخاصة بوضع قواعد إلى العملية السياسية الخاصة بضمان تطبيقها واحترامها ميدانيا. وهذا يمكن أن يتحقق إذا ما كان المجتمع مستعدا لاستخدام نفوذه الجماعي الكبير لبلوغ هذه الغاية.

أما توصيتي الثانية فتتعلق بتعزيز نظم القيم التقليدية. ولا بد لنا أن نطرح جانبا نظم القيم التقليدية المحلية التي توفر بصورة تقليدية اتجاهات أخلاقية للعديد من مجتمعاتنا. وفي معظم المجتمعات هناك فروق بين الممارسات المقبولة وغير المقبولة حتى في أوقات الحرب بالإضافة إلى المحرمات والنصائح التي تحرم استهداف السكان المدنيين وخاصة النساء والأطفال. ولكن اليوم في العديد جدا من الصراعات القائمة في العالم نرى أنها متاحة للجميع.

وهذا يذكرني بالملاحظة التي أبداها أحد الوجهاء الكينيين من ايل داس مؤرخا. فقد قال بمنتهى البساطة ما يلي:

"وفقا لتقاليدنا فإن الرجال يقاتلون الرجال. أما الآن فإنهم يستهدفون النساء والأطفال والمسنين".

وعلينا أن نعبئ جميع مواردنا - وخاصة الآباء والأسرة الممتدة والمسنين والمدرسين والمدارس والمؤسسات الدينية - لاستعادة وإعادة تأكيد تلك القيم والمحرمات التي ما برحت بصورة تقليدية هامة للغاية في حماية الأطفال والنساء في أوقات الصراع.

ثالثا، هناك مفهوم الأطفال بوصفهم منطقة سلم. وعلينا أن نأخذ زمام مبادرات ملموسة للحيلولة دون معاناة الأطفال الذين يجدون أنفسهم محاصرين في صراع مستمر أو التخفيف من معاناتهم. وبعبارة أخرى علينا أن نترجم مفهوم "الأطفال بوصفهم منطقة سلم" إلى ترتيبات وتدابير على أرض الواقع.

وفي زياراتي الأخيرة التي قمت بها لعدة بلدان وجدت أن أطراف الصراع قد التزمت ببعض من التدابير التالية: عدم التدخل في حرية الوصول إلى السكان الذين هم في محنة أو في توزيع إمدادات الإغاثة، ومراقبة وقف إطلاق النار الإنساني، وعدم مهاجمة المدارس والمستشفيات، وعدم استخدام الألغام الأرضية، وعدم تجنيد الأطفال كجنود أطفال. ولكن يتعين على المجتمع الدولي أن يلزم بقوة أطراف الصراع بهذه الالتزامات. أنه من الهام للغاية أن تقوم الأطراف المعنية بدءا بمجلس الأمن والحكومات والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بتعزيز هذه الالتزامات عن طريق قنوات الاتصال والتأثير المتاحة لديها.

أما توصيتي الرابعة فتتعلق بمبادرات الجيران. فعلى الرغم من أن معظم الصراعات المسلحة القائمة اليوم هي صراعات داخلية فإن جعل الأطفال ضحايا مسألة كثيرا ما تفاقمها أنشطة عبور الحدود ونقل الأسلحة واستخدام الألغام الأرضية وتجنيد الأطفال وخطفهم وحركة السكان المشردين داخليا. إن التهديدات التي تواجه الأطفال في البلدان التي تكتنفها الصراعات لا يمكن في الكثير من الأحيان السيطرة عليها بدون تناول الأبعاد الخاصة بعبور الحدود. لهذا فقد اقترحنا وضع "مبادرات الجيران". والفكرة هنا هي إقامة الحوار الذي من شأنه في نهاية المطاف أن يفضي إلى اتفاقات وتدابير محددة على مستوى الجوار بشأن المخاطر التي تحدق بالأطفال والناجمة عن عبور الحدود.

خامسا، ينبغي إشراك أصحاب الأعمال التجارية على صعيد المجتمع في ذلك. وهناك حاجة ماسة لرصد ومراقبة تدفق الأسلحة وخاصة الأسلحة الصغيرة واستغلال الموارد الطبيعية في ساحات الصراع حيث هناك دليل على أنه يجري بصورة منتظمة معاملة الأطفال والنساء بوحشية وفظاعة. إن التجارة غير المشروعة في الخشب والذهب والماس تغذي آليات الحرب المسؤولة عن الفظائع التي ترتكب ضد الأطفال والنساء. أحض الأعمال التجارية المجتمعية على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية والأدبية في هذا الشأن. وكبداية فإني أحثها على وضع مدونة سلوك طواعية داخل صناعاتها للتصدي لهذه المسألة الخطيرة.

سادسا، حماية الأطفال ورفاههم يجب إدراجهما في جدول أعمال السلام. إن الأطفال يعانون بقدر يفوق طاقتهم في وقت الحرب، ونصيبهم في السلام يكون، بالتالي، الأعلى. ولهذا يجب أن نكفل أن تحظى حمايتهم واحتياجاتهم بالأولوية في أي مفاوضات لإنهاء الحرب وفي اتفاقات السلام. ويسعدني أن أرى أن هذا بدأ يحدث في عمليات السلام في بوروندي وسيراليون والسودان وكولومبيا.

سابعا، احتياجات الأطفال في أعقاب الصراع يجب تناولها. فحتى عندما تتوقف الأعمال القتالية، يستمر الأطفال في حمل الجراح الجسدية والاجتماعية والنفسية ومعاناة العواقب الطويلة الأمد للحرب. وفي حالات ما بعد الصراع يجب أن يحتل سد احتياجات الأطفال الصدارة بين الجهود الدائبة للمصالحة وتوطيد أركان السلام ودعم التأهيل على الصعيد المحلي. وعلى الصعيد الدولي، يجب أن تضمن الجهات الأساسية الفاعلة أن يصبح هذا محور برامجها وصلب خططها. وإنني واثق بالمثل، أن الحاجة تقوم على الصعيد الوطني، إلى جهاز وطني، ربما إلى مفوضية وطنية للأطفال، لكفالة الاستجابة الفعالة لاحتياجات الأطفال المتضررين بسبب الحرب.

ثامنا، يجب إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال ورفاههم في سياق عمليات السلام، ويجب إيلاء اهتمام استثنائي لحماية الأطفال ورفاههم في ولايات عمليات الأمم المتحدة الميدانية الرامية إلى النهوض بالسلام ومنع الصراعات وحسمها وتطبيق اتفاقات السلام. وتوجد ثلاثة عناصر متميزة مهمة في هذا الصدد. أولا، يجب التعرف على احتياجات الأطفال ومنحها الأولوية في الولايات. ثانيا، لضمان تنفيذ تلك الولايات يجب تعيين موظف أقدم يتولى التنسيق ويكفل الاحترام لرفاه الأطفال. ثالثا، نؤمن بأن التدريب يجب توفيره لجميع أفراد فريق حفظ السلام، المدنيين والعسكريين بشأن مسائل الحماية والرفاه وحقوق المرأة وحقوق الطفل.

التوصية التاسعة تخص أهمية إبلاغ مجلس الأمن بمصير الأطفال. ومن المهم، في رأينا، أن التقارير المرفوعة إلى المجلس عن حالات الصراع المسلح والحالات الإنسانية الطارئة يجب أن تتضمن تقييمات لوطأة تلك الحالات على الأطفال. وهذا سيعطي المجلس معلومات يمكنه على أساسها أن يعالج حماية الأطفال ورفاههم بصورة متواصلة.

النقطة العاشرة هي الحاجة إلى مراجعة آثار الجزاءات على الأطفال. يجب بذل كل الجهود للتخفيف من معاناة الأطفال الذين يعيشون في ظل نظم الجزاءات. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن مجلس الأمن عند ما يقرر اعتماد تدابير بموجب المادة الحادية والأربعين، يجب عليه أن يولي الاعتبار لوطأتها على الأطفال، وأن يصدر أحكاما بالاستثناءات الإنسانية المناسبة.

والنقطة الحادية عشرة تتعلق بصوت الأطفال. لقد ذهلت بافتقار الأطفال في حالات الصراع وفيما بعده إلى المعلومات وتعطشهم إلى الأنشطة الترفيهية هناك. لذلك ينبغي لنا أن نعد في تلك الحالات إذاعات وبرامج مكرسة كلية لسد احتياجات الأطفال في الصراعات وفيما بعدها.

والتوصية الثانية عشرة تتصل بتجنيد الأطفال واستغلالهم في الصراعات المسلحة. إن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة واحدة من أسوأ الاتجاهات المؤذية في عصرنا الحديث. ولصد هذا التيار يجب أن نعتمد نهجا من ثلاثة أفرع.

الأول، إنني أؤيد الجهود الرامية لرفع السن الأدنى للتجنيد والمشاركة من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة. ثانيا يجب علينا بالتوازي مع رفع سن التجنيد أن نعبئ من هذه اللحظة حركة ضغط دولي يمكنها أن تؤثر على الجماعات المسلحة المتورطة حاليا في هذه الإساءة إلى الأطفال.

وثالثا، ومن المهم بنفس القدر، يجب أن نتناول العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخلق بيئة ينجذب الأطفال فيها وراء الأيديولوجيات أو يستميلهم فيها الانهيار الاجتماعي - الاقتصادي فيصبحوا جنودا.

وفيما يتعلق بتوقيع الصكوك الدولية أو التصديق عليها، أحث بقوة جميع الدول الأعضاء على توقيع هذه الصكوك القانونية الدولية والتصديق عليها، وهي الصكوك التي توفر الحماية للأطفال في حالات الصراع المسلح. وأشير بصفة خاصة إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الأخيرة لمنظمة العمل الدولية التي اعتمدت في حزيران/يونيه من هذا العام.

وبشأن توفير الرعاية للأطفال في حالات السلم الناقص، دهشت من أنه حتى في حالات السلم الناقص

كثيرا ما توجد مجالات للاستجابة بشكل أكثر انتظاما لحاجات ورفاهة الأطفال. وقد رأيت ذلك في رواندا، وفي السودان، وفي بوروندي، وفي كولومبيا، وفي سيراليون. إن توفير الحماية والرفاهية للأطفال يجب ألا يعتمد على تحقيق سلام كامل، بل يجب توفيرهما حيثما تتوافر فرصة للقيام بذلك.

وانتقالا إلى حالة مجتمعات المشردين في الداخل شاهدت في كل مكان، أثناء قيامي بمهامي في هذه السنة المنصرمة، الحالة الخطرة التي تدعو إلى الضيق الشديد للسكان المشردين في الداخل. والواقع أن معظم الأطفال الذين قابلتهم في زياراتي كانوا مشردين داخليا في بلدانهم. وتؤكد ورطتهم حاجة وإلحاح أن يجد المجتمع الدولي وسيلة لتوفير مزيد من الحماية المنتظمة والدعم العملي لحوالي ٢٥ مليون شخص مشرد حاليا داخل حدوده الوطنية. ومعظم هؤلاء الناس من الأطفال والنساء.

لقد أحاطنا السيد فرنسيس دنغ علما بضخامة هذه المشكلة. وينبغي أن تعمم على نطاق واسع المبادئ التوجيهية التي ذكرها عن الأشخاص المشردين داخليا وتستخدمها الحكومات وأطراف الصراع والمنظمات الإنسانية كلها.

وفي نهاية المطاف، تتمثل أفضل وسيلة لإنهاء معاناة الأطفال في منع حدوث الصراعات وتكرارها. ولكي يتسنى ذلك تقع على العاملين الدوليين والمحليين كافة مسؤولية اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية يمكنها أن تولّد داخل المجتمعات شعورا بالأمل محل اليأس، وشعورا بالاندماج والمشاركة بدلا من الاستثناء، وشعورا بالانتماء بدلا من الاستبعاد.

وختاما، يتوجب عليّ أن أبلغ المجلس كيف انني، في زياراتي الأخيرة إلى البلدان المتضررة بالصراعات، تأثرت بشدة وشعرت بإذلال من أمثلة لأناس عاديين يقومون بأعمال استثنائية داخل مجتمعاتهم المحلية. وإنني أفكر في العائلات المضيفة التي زرتها في ألبانيا ومقدونيا في كوكس وتيتوفو. وكانت عائلات عادية وفقيرة جدا في غالب الأحيان. ولكنهم، في عرض استثنائي للتضامن والكرم، فتحوا بيوتهم وقلوبهم لأكثر من ٥٠ لاجئا من كوسوفو - معظمهم من الأطفال والنساء.

وأفكّر في زيارتي في شباط/فبراير الماضي إلى قرية صغيرة في بوروندي تدعى روييجي. وقد أبلغنا جميعا أن التوتسي والهوتو في بوروندي ورواندا لا يمكنهما العيش سويا في وئام. ولكنني قابلت في روييجي ثلاثة أشخاص مدهشين - ماجي وبياتريس واسحق - دحضوا بقدوتهم هذا النموذج.

وماجي امرأة من توتسي شهدت في قريتها أثناء ثورات ١٩٩٣ مذابح بين المجتمعات المحلية لا يمكن التحدث عنها - حتى في أمانة الكنيسة التي كانت تعمل فيها. وقد صممت في ذلك الوقت أن تصبح ثورية من أجل السلام والمصالحة بين هوتو وتوتسي. وصممت على بناء منازل للباقين على قيد الحياة من الأطفال بعد هذه المذابح - أطفال من جميع الفئات العرقية. وعندما قمت بالزيارة رأيت كثيرا من هذه المنازل.

وفي روييجي قابلت امرأة مدهشة أخرى - بياتريس، وهي هوتو - تعمل الآن مع ماجي في رعاية هؤلاء الأطفال. وهربت بياتريس من بوروندي عام ١٩٧٢ أثناء مجموعة من المذابح التي وقعت في وقت مبكّر. وذهبت إلى رواندا وقابلت لاجئا آخر من هوتو من بوروندي وتزوجا ولهما ثمانية أطفال. وفي عام ١٩٩٤ عقب المذبحة في رواندا هربت الأسرة إلى الكونغو. وفي ١٩٩٧ هوجم مخيمهم وقتلت أسرتها بكاملها في المذابح - وكانت هي الوحيدة الباقية على قيد الحياة. وسارت بياتريس عائدة إلى بوروندي وقابلت ماجي من قريتها وتبادلت المرأتان الحكايات. وصممت المرأتان سويا أن تنشرا قضيتهما المشتركة عبر خط التقسيم توتسي - هوتو.

وعندما قابلت بياتريس سألتها عن مشاعرها لرعاية هؤلاء الأطفال بعد معاناتها. ونظرت إلى وجهي بابتسامة واثقة وقالت "إن العمل هنا مع ماجي ورعاية هؤلاء الأطفال أعاد إليّ كرامة الأم".

بعد ذلك أفكّر في زيارتي إلى جوبا في جنوب السودان وفي اجتماعي بزميل السكن في الجامعة الدكتور بول تنغوا الذي كان في ذلك الوقت لاجئا في وطني أوغندا. وهو الآن يدير مستشفى في وسط منطقة حرب بدون قميص على ظهره أو حذاء في قدمه. ولكنه متماسك بقوة في هذه المنطقة بسبب حاجة الأطفال والنساء الملحة في تلك المنطقة.

وإنني أتذكر الأمسية التي قضيتها مع نساء كوكو ومخيمات ياي في جنوب السودان، اللواتي كن يتغنيّن ويمرحن بالرغم من محنتهن ومعاناتهن. وكن ببساطة يتحدين المصير الذي فرضته الحرب عليهن. وكن مشغولات ببناء المدارس والأكواخ لأطفالهن. ولم يطلبن سوى شيئين فقط. قلن لي إن الشيء الأول "أن تذهب وتبلغ قادتنا والمجتمع الدولي إننا نريد السلام فقط". والطلب الثاني هو "نحن نريد بعض المساعدة في تجهيز المدارس لأطفالنا".

وأفكر في زيارتي لرواندا حيث قابلت بعض الأطفال البالغ عددهم ٦٠ ٠٠٠ والذين أصبحوا بين يوم وآخر رؤساء لأسر معيشية لأن أباءهم قتلوا في المذابح.

وفي وقت أحدث كنت في كولومبيا. وذكرت في زيارة مخيمات في كويبدو وأماكن أخرى للمشردين داخليا. وهؤلاء الأطفال مملوؤون بالطاقة ومتحمسون للتعلم ومبتهجون ومستعدون للحركة ولكنهم محرومون من الفرص. وهم لا يطلبون سوى مساعدات ضئيلة للتعلّم والرعاية الصحية.

وإنني أقول إننا يجب علينا في المجتمع الدولي أن نزداد قربا من هذه المجتمعات. ويجب أن نتعلم منها. ويجب أن نحصل على الإلهام من مثلها، ونعزز جهودها المحلية.

وهذا هو السبب إنني، على الرغم من المعاناة التي شهدتها والكوارث الموجودة في الأماكن التي زرتها، عدت بشعور متجدد من الأمل، وأقول للمجلس وسائر المجتمع الدولي إن الطريق لمساعدة هذه المجتمعات المحلية التي وقعت في براثن الحرب وعواقبها هو الاتجاه نحو المرأة ونحو الطفل ونحو المجتمع المحلي.

أشكركم سيدي على مبادرتكم في عقد هذا الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على كلماته الرقيقة الموجهة الى بلدي والي شخصيا.

وأود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كولومبيا يرجو فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون التمتع بحق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فالدفيزو (كولومبيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): كما قال الممثل الخاص، سيادة الرئيس، أنتم لستم وافدا جديدا على هذه القائمة. وحيث أنني أول عضو في المجلس يتكلم في هذه المناقشة فإنني أود أن أرحب بكم أيضا هنا. ولقد استمتعت كثيرا بالعمل معكم في فترة انتقال بلدكم الى الاستقلال، حينما كنت هنا أشغل منصبا أدنى في الثمانينات. ومن دواعي سروري الخاص أن أراكم اليوم هنا بصفتكم الراهنة.

الصراعات الحديثة تصيب أكثر ما تصيب الأطفال. ويقدر أن مليوني طفل لقوا حتفهم في الحروب في العقد المنصرم. وتيتم عشرات الملايين غيرهم أو شوهوا أو أصيبوا أو استغلوا جنسيا أو عذبوا أو تضوروا جوعا وعلينا جميعا التزام بأن نفعل ما في وسعنا لوقف هذا كله.

وواضح أن أفضل وقاية من الصراعات هي حماية الأطفال. وأفضل ما يتم به درء الصراعات هو تعزيز الديمقراطية والتنمية، بكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وصلاح الحكم. ولا بد أن تؤخذ هذه المبادئ مأخذ الجد. وكما قال الممثل الخاص فإن على الحكومات أن تحترم التزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي تم التصديق عليها الآن من معظم أعضاء الأمم المتحدة. وعلينا جميعا أن نكشف علنا الذين لا يلتزمون. وهذه هي إحدى المناسبات التي يفيد فيها ذكر الأسماء والتشهير بها.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له آثار مدمرة بوجه خاص على الأطفال. ووجود هذا الكم الهائل من الأسلحة في المناطق الصعبة والحساسة من العالم هو في حد ذاته مدعاة لعدم الاستقرار. ولقد ظلت

المملكة المتحدة تعمل من أجل معالجة مشكلة انتشار الأسلحة الخفيفة، وعلى سبيل المثال من خلال العمل المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة، الذي يوفر أحد الأسس لتمويل مشاريع الأسلحة الصغيرة في البلدان الأخرى، ومن خلال دعم الوقف المؤقت الذي تفرضه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة. وفضلا عن هذا، فقد وضعنا مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي مدونة سلوك لتصدير الأسلحة من الاتحاد الأوروبي. ومدونة السلوك هذه التي تدعمها آلية استشارية، ترمي الى منع نقل الأسلحة التي يمكن استخدامها في اعتداءات خارجية أو في القمع الداخلي، بما في ذلك استخدامها بيد الأطفال أو ضدهم. ونحن ندعو جميع البلدان الأخرى المصدرة للأسلحة، الى أن تشاركنا هذه المبادئ نفسها.

وحين تنشب الحروب يجب أن يتأكد دعاتها من توفير الحماية الكاملة للأطفال. وقد تحددت معايير ذلك في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها وفي اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورعايته. ويجب ألا تتاح أي فرصة للإفلات من العقوبة لمن يتجاهل تلك الصكوك. ويتعين أن يقدم الذين يستهدفون الأطفال الى العدالة. وسيكون إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة في سبيل هذا الهدف. ونحن نحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمحكمة في روما.

ويجب أن نرفع الحد الأدنى لسن التجنيد المتفق عليه دوليا. فسن خمسة عشر عاما المعمول به حاليا أقل مما يجب. وتؤدي المملكة المتحدة دورا نشطا وبناء في المفاوضات بشأن مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وقد أوضحنا أننا لن نقف في طريق أي توافق في الآراء يتم التوصل اليه. ولكن علينا ألا نسمح بأن ينأى بنا النقاش عن المشكلة الواقعة الملموسة وهي استمرار تجنيد الآلاف من صغار الأطفال. وكلنا نعرف صور أطفال في العاشرة من عمرهم يحملون مدافع الكلاشنكوف في أفريقيا. يجب أن تكون الأولوية عندنا إنهاء هذا التجنيد وتسريح الأطفال الجنود الحاليين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومن دواعي سرورنا أن نرى الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بيننا اليوم، فصديقي الحميم أولارا أوتونو قد فعل الكثير من أجل زيادة توضيح القضايا المحيطة بالأطفال والصراعات المسلحة، والتعامل مع الأوضاع في كل بلد على حدة. ونرحب بالعمل الحفاز الذي قام به للآن ونؤيده. ومن المهم أن تعمل منظومة الأمم المتحدة طوال الفترة المتبقية من ولايته، الى جانب الشركاء الآخرين على وضع أفكار واستراتيجيات جديدة للأطفال والصراعات المسلحة، بما يشكل سياساتهم في السنوات المقبلة. ونرحب بوجه خاص بعمل الممثل الخاص في هذا المجال، وقد خصصنا مبلغا يصل الى ٠٠٠ ٤٠٠ جنيه استرليني أي ما يقارب ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لدعم مشروع للمتابعة في أقطار معينة. وينبغي أن يجمع هذا المشروع كل النشطاء في مجال الأوضاع القطرية الخاصة بحيث يمكنهم العمل فيما بينهم على تحديد الأولويات للعمل واستنباط المزيد من تماسك النهج. ونأمل أن تنتج عن هذا أفضل الممارسات الجديدة التي تبقى تركة دائمة من ولاية الممثل الخاص.

ولكن ينبغي ألا ننسى في هذه المناقشة دور الأطراف الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الذين اشتركوا طيلة سنوات في الأعمال التنفيذية بشأن الطفل. فقد ساعد عملهم في التخفيف من المعاناة القاسية وأحدث فروقا لا تحصى في حياة الكثيرين. وقد اشتركت في هذا العمل جهات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة الى جانب حكومات وطنية ومنظمات إقليمية ومجتمعات مدنية. وتؤدي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بوصفها المشجع الرئيسي لحقوق الطفل داخل منظومة الأمم المتحدة، أعمالا قيمة بصفة خاصة. وتقدم المملكة المتحدة ٩ ملايين من الجنيهات الاسترلينية تمويلا لعملها في مجال الأطفال والصراعات المسلحة.

إن الأطفال لا يشعلون الحرب ولا يديمونها. فينبغي ألا يدفعوا أثمان حروب الكبار. ولهم الحق في الحماية وعلينا جميعا واجب أن نكفله لهم. ونرجو أن يؤدي مشروع القرار الذي يجري التفاوض بشأنه في سياق هذه المناقشة الى إيجاد فروق حقيقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن بلدكم، سيدي، بعد كفاحه الطويل من أجل الاستقلال، يرأس الآن مجلس الأمن في هذا الشهر، وستكونون أنتم نفسكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وفرنسا ترحب بهذا وترحب بتوجيه بلدكم بكل الفعالية

والنشاط لأعمال المجلس في شهر آب/أغسطس الجاري والحافل بوجه خاص. ونعرب عن امتناننا لكم لهذا الأمر.

وأشكركم أيضا لعقد هذه المناقشة العامة لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، مما يدل مرة أخرى على عزم مجلس الأمن على بذل كل ما يستطيع لحماية المدنيين وكفالة مراعاة القانون الدولي وصون السلام. إن السلام هو ما يتمناه الأطفال الذين التقى بهم السيد أوتونو في كل مكان ذهب اليه، في أفريقيا وفي أوروبا وآسيا والأمريكتين.

وتتيح مناقشة اليوم فرصة سانحة لأن يعتمد المجلس مشروع قرار يحظى نصه بأكبر ترحيب ويؤيده وفدي تأييدا تاما.

إن الأحداث المأساوية التي وصفها السيد أوتونو وغيره، كحالة الأطفال في سيراليون تفرض علينا أن نعمل من أجل أن نكفل احترام وتعزيز الحماية الدنيا التي يجب أن توفر للأطفال.

واسمحوا لي أن أشدد على عدد من عناصر هذه المناقشة. وأولها ضرورة التصديق العالمي الفعلي على اتفاقية حقوق الطفل وضرورة تعزيزها فيما يتعلق بسن الاشتراك في الصراع المسلح؛ ومن دواعي الأسف أنها لا تمكننا الآن من التغلب على الويلات التي يعاني منها آلاف الأطفال في شتى أنحاء العالم. ونرجو أن تفضي المفاوضات الجارية بشأن هذه المسألة، الى أن يعتمد في عام ٢٠٠٠ بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل ينهي استخدام الجنود والأطفال ويرفع السن الأدنى للاشتراك في الأعمال الحربية الى ١٨ عاما.

وبالطبع فإن تحديد المعايير الدولية ليس كافيا إلا أن ذلك يمثل خطوة أخرى ضرورية. ولذا فإننا نرحّب ونؤيد الإجراء الذي اتخذه الممثل الخاص، السيد أولارا أوتونو، بإقناع أطراف الصراع بأن تلتزم بوضوح باحترام الحقوق التي أرستها الاتفاقيات. وليس فقط منظومة الأمم المتحدة بكاملها، بل أيضا يجب على الدول وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى أن تسهم في إذكاء الوعي والعمل معا. فاتفاقية حقوق الطفل التي دخلت عامها العاشر هي صك حديث نسبيا، إلا أنه يجب علينا أن نواصل التقدم على طريق تحسين الحماية.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحّب باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ مناقشتنا بشأن حماية الأطفال التي جرت في العام الماضي. وان تنفيذ اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتكديس وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها يعد تطورا إيجابيا إضافيا.

وتأمل فرنسا في أن تواصل العمل بنشاط من أجل حماية الأطفال. ولقد قامت بذلك فعلا من خلال التزامها بتوفير الدعم المالي لأحد مشروعات السيد أوتونو. وفي سياق أنشطتنا في مجلس الأمن، سنضمن أن اهتمامنا بحماية الأطفال سيؤخذ في الحسبان على النحو الواجب وبصورة منتظمة في جميع قراراتنا، بما فيها تنفيذ أنظمة الجزاءات.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يوفّر لنا "مخططا واضحا" من أجل احترام هذه الالتزامات. وينبغي لنا أن نواصل متابعتها، ولا سيما عندما نتلقى تقارير الأمين العام عن حماية المدنيين، وكذلك في الحالات المحددة لكل عملية من العمليات التي يوافق عليها مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن توزيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة على نحو لا يخضع للرقابة ويزعزع الاستقرار يحول الأطفال إلى ضحايا وجلادين على حد سواء. ولهذا فإن فرنسا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي - كما أشار لتوه ممثل المملكة المتحدة - قد اضطلعت بتدابير مشتركة وتتابع باهتمام الجهود التي تبذلها البلدان الأخرى والمجموعات الإقليمية من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

وينبغي لنا أن نعبئ جميع الوسائل المتاحة لدينا لتمكين الأطفال من التمتع بحقهم في السلام. وإنني أرحب بالمساهمة الهامة التي قدمها السيد أوتونو، والتي سيواصل تقديمها في إطار بعثته. وأرحب أيضا بالعمل الدؤوب الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وإن الأطفال يمثلون مستقبل البشرية وحمايتهم هي هدف أساسي لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد سودر بيرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أضم صوتي إلى أصوات المرحبين بكم هنا اليوم. وباسم الولايات المتحدة، أشيد بالتزامكم الذي امتد طوال حياتكم بالديمقراطية وبحقوق الإنسان. وإنه لشرف حقا أن تكون معنا هنا اليوم. فرحلتكم الشخصية هي شهادة على أولئك الذين سعوا جاهدين ولا يزالون يسعون من أجل الحرية والعدالة.

ويسر الولايات المتحدة أن تؤيد مشروع القرار الذي نناقشه اليوم والمتصل بالأطفال والنزاع المسلح. وإننا نقدر العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأطفال والنزاع المسلح، السيد أولارا أوتونو، والتزامه بحماية جميع الأطفال المتضررين جراء هذه المسألة المريعة. لقد وصف على نحو بليغ الأثر الشنيع المترتب على الأطفال جراء النزاعات الحالية، سواء من حيث نطاقها وأضرارها الدائمة المرعبة، والتي يمكن أن تمتد لسنوات بل لأجيال. فبجهوده التي تبعث على الإعجاب حققت خطوات كبيرة في مجال حماية الأطفال المعرضين للأخطار في أنحاء العالم.

وإننا نوافق تماما على النقطة التي أثارها الممثل الخاص أوتونو في تقريره الأخير، وهي أنه عندما يُستخدم الأطفال كرهائن في الحرب، سواء استخدموا كأهداف أو كمرتكبي جرائم، فإن ظلا يلقى على مستقبلهم وعلى مستقبل مجتمعهم. وإننا نحزن لتدهور نظم القيم المحلية التي صاحبت الزيارة في الصراعات الأهلية المتطاولة والوحشية. وكما أشار الممثل الخاص أوتونو اليوم وفي الماضي، فإن العديد من مناطق العالم تعاني من انهيار المعايير التقليدية ونظم السلوك الاجتماعي، وتطرح جانبا النصائح المحلية والمحرمات وتقوض سلطة الوجهاء المحليين وهياكل المجتمع. وهذا التفكك في نظم القيم المحلية يؤدي إلى "فراغ أخلاقي"، كما حدده السيد أوتونو، حيث ينظر إلى المدنيين والمحاربين دون تمييز كأهداف عدوة. فالأطفال والنساء وكبار السن - وهم فئات الشعب التي عملت المجتمعات تاريخيا على حمايتها من الأذى - قد أصبحوا لعبة سهلة لأشد الفظاعات شناعة في المناخ الذي لا قيم فيه والذي يسود العديد من مناطق الحروب.

ولدى دراسة محنة الأطفال المتضررين بالحرب، فإن من الأهمية بمكان ألا ننظر فقط إلى عوارض محنتهم، بل أن نستهدف الأسباب أيضا. فالصراعات المدنية التي تعرض الأطفال للأذى والتي تولّد الكثير من الموت والتشرد والجوع والمرض والمعاناة لهم ينبغي حسمها من أجل وقف معاناتهم. أما نحن في مجلس الأمن فيجب علينا أن نواصل عمل كل ما في مقدورنا من أجل المساعدة على استعادة السلم والأمن الدوليين عند الاقتضاء، وذلك لتقليص عدد الأطفال والمدنيين الذين يعانون أهوال الحرب.

ومع ازدياد عدد الحروب الأهلية، فإن نظم القيم المحلية والمعايير والمبادئ الدولية قد أطرحت جانبا. فغالبا ما يتم عمدا استهداف السكان المدنيين ويعاني الأطفال بصورة غير مناسبة مع قتل أو تشريد أسرهم. ومن بين التطورات الأفظع ازدياد استخدام الأطفال الصغار في النزاعات المسلحة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، اعتمدت منظمة العمل الدولية بالإجماع الاتفاقية رقم ١٨٢، وهي الاتفاقية المتعلقة بالحظر والعمل الفوري على إزالة أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وفي تلك المناسبة أعلن الرئيس بل كلنتون بصورة قاطعة "بأننا لن نتسامح إزاء تجنيد الأطفال بالقوة من أجل استخدامهم في النزاعات المسلحة". وأردف ذلك بتأييده القوي للتصديق العالمي على الاتفاقية وقدم الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للمشورة والموافقة على تصديقها.

ومن أسف أن استحداث أسلحة أخف وأكثر تعقيدا جعل من الأسهل إرسال الأطفال والبنات إلى ساحة المعركة. وبسبب ضآلة أحجامهم، فإن هؤلاء الأطفال يجبرون على العمل ككشافة وجواسيس ومراسلين وطُعم. وغالبا ما يجري تخديرهم ويواجهون مآس أخرى حقيقية وإساءات تتعلق بحقوق الإنسان. والعديد منهم يعانون من جراح نفسية وجسدية. وحتى لو أنهم استطاعوا الخروج من محنتهم، فإنهم غالبا من يحرمون من العناية والمساعدة المناسبتين، سواء أثناء النزاع وبعد انقضائه، وجميعهم عانوا من تعطيل خطير في تعليمهم وفي الإعداد لكي يحيوا حياة الشباب.

ونعتقد أنه حان الوقت لممارسة ضغط من أجل تنفيذ العديد من المعايير الموجودة لمنع المزيد من استغلال الأطفال ومعاملتهم بوحشية. وينبغي عدم تشتيت انتباهنا بمناقشات هامشية للمشكلة، بل أن نركّز بالأحرى على المجالات التي تشهد الإساءات الحقيقية: أي مع الأطفال ممن هم حتى دون سن الـ ١٥ الذين تشوهّت حياتهم تماما من خلال تجنيدهم في النزاعات المسلحة والأعمال الوحشية، وأصبحوا جلادين وضحايا.

وتولي الولايات المتحدة الأهمية القصوى لمساعدة الأطفال في أنحاء العالم الذين أرغموا ضد إرادتهم، والذين يجري خطفهم غالبا تحت تهديد السلاح، لحمل السلاح دعما للميليشيات والمجموعات شبه العسكرية الضالعة في الأعمال القتالية. وتعمل الولايات المتحدة بصورة وثيقة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة فيما يتعلق ببرامج إعادة تأهيل الأطفال من خلال إسداء المشورة، والمصالحة والتعليم والتدريب المهني، على أمل إعادة تكييفهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني.

ومنذ عام ١٩٨٩، قامت الوكالة الإنمائية الدولية للولايات المتحدة بتوفير ما يزيد على ٣٠ مليون دولار دعما لأنشطة - بما في ذلك التسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج - تلبي احتياجات الأطفال، بمن فيهم الأطفال الجنود، المتأثرين بالصراعات المسلحة في مناطق مختلفة مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وسري لانكا.

في عام ١٩٩٨، أسهمت الولايات المتحدة بما يزيد على ٧ ملايين دولار في أنشطة تتعلق بالأطفال اللاجئين، بما في ذلك ما يفوق ٤ ملايين دولار لبرامج الأطفال الذين هم في خطر وهي برامج تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتسلط الضوء على أولئك الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، بما في ذلك الأطفال الجنود، وما يزيد على مليوني دولار للمبادرة الليبرية المتعلقة بالأطفال.

إن مبادرة شمال أوغندا، التي أعلنتها السيدة الأولى خلال زيارة قامت بها إلى ذلك البلد في آذار/مارس ١٩٩٨، هي مشروع لتوفير المساعدة المستهدفة في مجالات حيث الحاجة تمس إليها. وفي هذا الصدد، ندين بشدة الأعمال التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة والتي تستحق الشجب.

في سيراليون، ساعدنا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تقديم المساعدة للأطفال المتأثرين بالحرب، بما في ذلك تتبع آثار الأطفال المفقودين المفصولين عن عائلاتهم وإعادة دمجهم، وتسريح الجنود الأطفال السابقين وإعادة دمجهم في المجتمعات المحلية.

وتدين الولايات المتحدة بشدة استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة على نحو ينتهك القانون الدولي، وقد استمعنا إلى أمثلة عديدة على ذلك هذا الصباح. ويجب أن ندين أيضا الممارسة الوحشية المتمثلة في تقطيع الأوصال في سيراليون. فمن الضحايا هناك مواطنون من جميع الأعمار، بمن فيهم ابنة تبلغ عامين من العمر رأيتها في فريتاون الشهر الماضي. وهذه الأعمال اللاإنسانية تتطلب تصديا دوليا قويا لها.

إن تسريح الأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة بعد إحلال السلام وإعادة دمجهم في المجتمع عملية معقدة. فثمة عديدون منهم لا يعرفون للحياة معنى سوى الحرب. والولايات المتحدة تعمل عن كثب مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية وغيرها دعما للجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الأطفال في الصراعات المسلحة.

وبسبب الخطر الذي يتعرض له بصورة خاصة اللاجئون والأطفال المشردون في الداخل، تعمل الولايات المتحدة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على توفير ما يحتاج إليه الأطفال اللاجئون من حماية ومساعدة خاصتين على نحو أفضل. ونحن نسعى إلى تعزيز قدرة المنظمات المحلية كي يتسنى لها أن تواصل العمل مع الأطفال بعد انتهاء المساعدات. والأولاد الذين خاضوا القتال في الصراعات ليسوا الوحيدين الذين يتلقون المساعدة، بل هم جزء من برنامج أوسع لمساعدة الأطفال المتأثرين بالحرب.

ثمة ما يقارب ٥٠٠٠ طفل تلقوا المساعدة، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من برامج مولناها في أنغولا وليبريا وشمال أوغندا وسيراليون. وهذه البرامج لا توفر العلاج النفسي للأطفال في مجال التجارب التي مروا بها فحسب، بل أيضا لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية

بغية تيسير قبول عودتهم إلى ديارهم. وفي حال أن الأطفال الذين قاتلوا في الصراعات المسلحة ولا يتمكنون من العودة إلى قراهم، يجب أن تتخذ من أجلهم تدابير بديلة من قبيل إعادة توزيعهم على قرى أخرى أو وضعهم في منازل خاصة مع أقرانهم أو مع أسر بديلة. والتدريب الثقافي والمهني هو أيضا وسيلة لإعداد الأطفال المتأثرين بالحروب من أجل أن يعيشوا حياة بناءة.

إننا نولي أقصى الأولوية لمساعدة الأطفال في جميع أنحاء العالم، وسنواصل العمل مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية وغير الحكومية والشركاء الآخرين الذين يتحملون مسؤولية معيَّنة ويتحلون بالخبرة لمعالجة المشكلة الصعبة والمأساوية المتمثلة في استغلال الأطفال كجنود. وإن ضرورة تحسين حالة جميع الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة تتصف بأهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة، ولهذا السبب يحدونا الأمل في أن نتمكن من اعتماد مشروع القرار هذا في وقت لاحق من اليوم. فهو مشروع قرار هام يتابع التقدم المحرز باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أنواع تشغيل الأطفال والقضاء عليها فورا وسيوفر قوة دفع للعمل الذي سيتواصل في وقت لاحق من هذا العام فيما يتعلق بالبروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل المعنية بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن أطفال اليوم أمل المستقبل. ويجب علينا جميعا العمل على كفالة ألا يتبدد الأمل بفعل آفة الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجَّهتها إليَّ.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لوفد ناميبيا على إعداده هذه المناقشة المفتوحة بشأن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. ويسرنا بصورة خاصة أن تجري هذه المناقشة في ظل رئاسة وزير الشؤون الخارجية في ناميبيا. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، على بيانه. فقد عرض لنا هو أيضا، بأقوى العبارات، الآثار المأساوية التي تخلفها الصراعات المسلحة على الأطفال. ولقد مضى أكثر من عام على عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة الأولى وإصداره أول بيان رئاسي له بشأن الموضوع. وقد آن الأوان للمجلس أن يقوم بجرد التطورات وأن يعزز جهوده من أجل مساعدة الأطفال في الصراعات المسلحة وحمايتهم.

إن محنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وعددهم أمران يثيران الجزع. ونتيجة للطابع المتغير الذي تتصف به الصراعات المعاصرة وحقيقة أنها تجري في أغلب الأحيان لفترات طويلة للغاية، فإن الآثار التي تخلفها على الأطفال آثار مدمرة. وما زال ملايين الأطفال يقعون ضحايا للحروب، وهم غالبا هدفها الرئيسي، فيتعرضون للقتل وللأعمال الوحشية والإعاقة الدائمة والإساءة إليهم جنسيا وترويعهم وفصلهم عن عائلاتهم وتشريدهم قسرا من منازلهم. والأكثر إثارة للسخرية أن الأطفال أصبحوا أيضا أدوات للحرب، يجندون أو يختطفون ليتجنيدهم كمقاتلين أطفال يشاركون في أعمال العدوان. وثمة أجيال برمتها تقع ضحية وتصبح احتمالات أن تحيا حياة طبيعية معدومة.

إن عمل الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، يتعلق إلى أبعد مدى بإثارة الوعي وبتحديد وتنفيذ الاستراتيجيات القابلة للحياة بغية التصدي على نحو فعال لوقوع الأطفال ضحايا في الصراعات المسلحة. وإننا نؤيد تأييدا قويا المبادرات الهامة التي اقترحها الممثل الخاص والبعثات الميدانية التي أوفدها من أجل تقييم محنة الأطفال في حالات الصراع، وبغية التخفيف من حدة معاناة الأطفال المتأثرين بالحروب، بمن فيهم الأطفال في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وأفغانستان. ونحن نشعر بالارتياح إزاء النتائج المحرزة في الحصول على التزامات من أطراف الصراع بوقف تجنيد الأطفال الجنود الذين هم تحت السن المتفق عليها، والسماح بوقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ومن الأهمية القصوى متابعة هذه الأنشطة وكفالة أن تحترم الأطراف التزاماتها.

إن الاحتياجات الخاصة للأطفال ينبغي الاعتراف بها في اتفاقات تتعلق بإحلال السلام، بما في ذلك برامج التسريح وإعادة التأهيل الشاملة الموضوعة خصيصا للجنود الأطفال. ونظرا للمدى المأساوي الذي بلغته محنة الأطفال في سيراليون، يسرنا بصورة خاصة أن يعترف اتفاق السلام المبرم في ذلك البلد بحق الأطفال في تلقي العناية الخاصة، وفي حماية حقوقهم الأصلية في الحياة والبقاء والتنمية، والاعتراف أيضا بإعادة تأهيل المقاتلين

الأطفال في المدى البعيد. وينبغي لهذا الأمر أن يكون أحد الأولويات الهامة في عملية تنفيذ السلام.

إن الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة يتعين أن يجري تنسيقها عن كثب مع عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأجهزة والوكالات والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تملك الخبرة والموارد والقدرات العملية في الميدان. فتعاونها هام لإحراز النتائج والعمل بحق على تحسين حالة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وجهودها تستحق التنويه والدعم الكامل من مجلس الأمن، نظرا لقيمتها الإنسانية الحقيقية وإسهامها في المساعي الدولية من أجل إحلال السلام والأمن على حد سواء.

ويجب أن يولي المجلس اهتماما خاصا للأطفال في صنعه القرار وفي إنشاء عمليات صنع السلام أو حفظ السلام أو بناء السلام. وأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أمور تمثّل مقياسا للعديد من الحالات التي يعالجها مجلس الأمن، والاحتياجات الخاصة للجنود الأطفال يتعين أن تؤخذ في الحسبان في هذه المناسبات. وينبغي للأمين العام في التقارير التي يرفعها إلى مجلس الأمن أن يشعر بالتشجيع فيضمنها توصياته في ذلك الصدد. والأمر صحيح أيضا بالنسبة لقضية إزالة الألغام. وثمة مسألة توازيها أهمية، على الرغم من أنها لا صلة لها بعمل المجلس، وهي مسألة منع تجنيد الأطفال كمقاتلين. وإذا أثبت مجلس الأمن فعاليته في التصدي لحالات معيَّنة، فإنه سيساعد أيضا في كبح الممارسة المتمثلة في استغلال الأطفال كجنود.

لقد أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/1998/18 المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن استعداده أيضا للنظر في "سبل تقديم المساعدة" و "سبل الاستجابة الملائمة" عندما تستهدف أماكن تواجد الأطفال. وهذا التزام هام من المجلس يتعين التأكيد عليه مرة أخرى. وينبغي تشجيع الممثل الخاص على إبلاغ مجلس الأمن عن حالات تتطلب اتخاذ إجراء خاص من مجلس الأمن. ونود أن نذكر في هذا السياق أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي الأحكام التي تسمي عن عمد الهجمات الموجهة ضد هذه المباني جرائم حرب.

وينبغي للمجلس أن يقدم أيضا دعمه الكامل لنشر المراقبين الميدانيين لحقوق الإنسان ولجهود الأمين العام الرامية إلى ضمان تلقي الأفراد المشاركين في العمليات التي تكلف بها الأمم المتحدة تدريبا خاصا على حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود الرامية إلى استعراض وتدعيم الترتيبات المتعلقة بالمشاركين في عملية حفظ السلام ومعايير سلوكهم. ونسلم بأهمية الدورة التدريبية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن حماية تكافؤ الجنسين وحقوق الطفل في حالات الطوارئ المعقدة التي تستخدمها بالفعل إدارة عمليات حفظ السلام والعديد من المعاهد الوطنية للتدريب على عمليات حفظ السلام. ونرحب بنشرة الأمين العام عن امتثال قوات الأمم المتحدة للقانون الإنساني الدولي، التي تقرر أيضا الالتزام بإيلاء الحماية الخاصة للأطفال، بما في ذلك حمايتهم من أي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق.

ويجدر بنا أن نكرر ما يؤكده السيد أوتونو، الممثل الخاص، في عدد من المناسبات السابقة، وهو أنه، ببساطة، ليس للأطفال دور في الحرب. وتؤيد سلوفينيا تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى زيادة الحد الأدنى لسن تجنيد الأطفال ومشاركتهم في الأعمال القتالية إلى ١٨ سنة من خلال اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. ونرحب كذلك بالأحكام المتعلقة بالجنود الأطفال في اتفاقية منظمة العمل الدولية التي اعتمدت مؤخرا بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الفوري لمنعه.

والمجتمع الدولي يواجه اليوم حالة مربكة، فلدينا مجموعة هائلة من قوانين حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية تضع معايير للسلوك في حالات الصراع. مع ذلك، توجد فجوة كبيرة تتسع اتساعا غير مقبول بين المعايير القائمة والحالة في الميدان، حيث تنتهك هذه المعايير انتهاكا فاضحا من جانب الأطراف المتحاربة. ومن الواضح أن الدول مسؤولة مسؤولية أساسية عن وضع حد للإفلات من العقاب وكفالة مقاضاة المسؤولين عن انتهاكات هذه المعايير. وينبغي للدول أن تعمل فرديا، من خلال نظم العدالة الوطنية فيها، وجماعيا من خلال نظام عدالة دولي فعال بغية تحقيق هذا الهدف. واعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما له آثار تاريخية متعددة الجوانب على الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. فهو يعتبر أنه من جرائم الحرب

تعبئة أو تجنيد الأطفال تحت سن ١٥ سنة أو استخدامهم لكي يشاركوا مشاركة فعالة في الأعمال القتالية في الصراعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء. وفضلا عن ذلك، يعتبر من جرائم الحرب ومن الجرائم ضد الإنسانية الاغتصاب، والعبودية الجنسية، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وهذه الأحكام لها أهمية كبيرة، وبخاصة في ضوء حالة استخدام الفتيات في الصراع المسلح. ونأمل أن يدخل هذا النظام الأساسي حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وهناك جوانب هامة كثيرة لحالة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وندرك أن من الطموح الأكثر من اللازم أن نحاول أن نعالجها كلها على نحو مستفيض في البيان الذي ندلي به اليوم. وأود أن أختتمه بالإعراب عن سعادتنا بأن نرى مجلس الأمن وهو بصدد اتخاذ قرار معني بالأطفال والصراع المسلح لأول مرة على الإطلاق، وبأن نراه كذلك وهو يهتم اهتماما متزايدا بمشاكل الأطفال والصراع المسلح عندما يناقش مختلف البنود المدرجة في جدول أعماله. وهناك حالة هامة، وهي القرار المعني بسيراليون الذي اتخذ مؤخرا، والذي يعالج بصفة خاصة ولأول مرة حالة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. ونحن نشجع إجراء حوار متصل ومفيد مع الممثل الخاص في حالات معينة أمام المجلس، ونتطلع إلى تقرير الأمين العام وتوصياته باتخاذ تدابير ملموسة لكفالة حماية ورفاهية الأطفال المتضررين من الحرب.

وسلوفينيا تؤيد تماما إعداد مشروع قرار اليوم وتأمل أن يعتمد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، إن الوفد الصيني، مثله مثل غيره من الوفود، يرحب بكم ترحيبا حارا وأنتم تترأسون هذه الجلسة الهامة للمجلس اليوم. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها وفد ناميبيا لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ويود الوفد الصيني أيضا أن يتوجه بالشكر إلى السيد أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، على المعلومات التي قدمها للمجلس حول حالة الأطفال في الصراعات المسلحة.

مسألة الأطفال والصراعات المسلحة مصدر انشغال دائم لمختلف البلدان ولوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتوجد الآن في كثير من أنحاء العالم صراعات مسلحة، وهي لا تؤثر على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل وتجلب ضررا كبيرا على البلدان والشعوب المتورطة فيها. والأطفال، وهم من أشد الفئات الاجتماعية ضعفا، يتضررون أكثر من غيرهم من جراء الصراعات المسلحة. فيصبح بعضهم لاجئين بلا مأوى يتجولون في الشوارع، ويجند بعضهم بوصفهم من الجنود الأطفال، يعيشون من يوم لآخر. وفي الصراعات المسلحة، لا يحرمون من الحياة العادية أو من الحصول على التعليم الذي يستحقونه فحسب، بل ويتعرضون بصفة مستمرة لخطر الموت. ويتضررون تضررا شديدا جسديا ونفسيا.

الأطفال مستقبل العالم. ومحنتهم في حالات الصراع المسلح بكل ما تجلبه من عواقب بدأت تلقى اهتماما كبيرا من جانب المجتمع الدولي. والنهج الأساسي لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة يكمن في أن نمنع بصورة فعالة، بل وأن نوقف وننهي الصراعات المسلحة. إلا أن مما يؤسف له بشدة أننا لا نستطيع تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما أكبر. وفي هذه الظروف يجب علينا أن نتخذ التدابير ونحث أطراف الصراعات على إنهائها بالوسائل السلمية وعلى وجه السرعة، وأن نطالب الأطراف بالالتزام بالقوانين الدولية، بما فيها القوانين الإنسانية الدولية. ويجب منع، بل وحظر مختلف أنماط العنف التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، كما يتعين توفير الحماية الضرورية والمساعدة للأطفال بحيث يمكنهم مواصلة حياتهم الطبيعية وتعليمهم في أقرب وقت ممكن.

ونطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية، ووكالات الأمم المتحدة بصفة خاصة، أن تواصل تدعيم تنسيق جهودها وتعاونها، وأن تتضافر لبذل المزيد من الجهود لحل مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للسيد أوتونو لجهوده الفعالة عبر السنين في محاولة إيجاد حل لمشكلة الأطفال والصراع المسلح. وتود الصين أن تواصل دعمها لجهوده.

لقد ظلت الصين دائما تعلق أهمية كبرى على مسألة حماية الأطفال وتشارك بحماس دائم في المداولات

حول هذه القضية، سواء في الجمعية العامة أو في الهيئات الأخرى. ونعتقد أن مسألة حماية الأطفال تتضمن جوانب عديدة، وهي ذات طبيعة تقنية. ولهذا، نرى أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما الهيئتان المناسبتان اللتان يمكن فيهما إجراء المزيد من المداولات الشاملة والكافية والمتعمقة.

ومؤخرا، تناول مجلس الأمن عدة مرات قضية الحالات الإنسانية في مناطق الصراع. ويؤكد أعضاء كثيرون أن مجلس الأمن، باعتباره الهيئة الرئيسية التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يوجه جزءا أكبر من اهتمامه إلى القضاء على الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية. ونحن نؤيد هذا الرأي تأييدا تاما. وعلى أساس هذا الفهم، نعتقد أن مجلس الأمن عندما يتداول بشأن قضية الأطفال والصراع المسلح، يجب عليه أيضا أن يجري مناقشات حول قضايا مثل كيفية إنهاء الصراعات وتهدئة الأزمات التي تكمن في لب هذه المشكلة. وينبغي له أيضا أن يقترح تدابير عملية وفعالة وأن يوصي بإنشاء آلية للرصد الفعال. ولدى مجلس الأمن القدرة على الاضطلاع بهذه الإسهامات في قضية الأطفال والصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلى بلادي.

السيد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي، شأنه شأن الوفود التي تكلمت قبلي، أن يرحب بحرارة بكم في نيويورك وأن يعرب عن مدى سروره إذ يراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام. ومثل زميلي البريطاني، لدي أنا أيضا بعض الصلات الشخصية مع ناميبيا أعتز بها ما دمت. فخلال فترة الانتقال السابقة للاستقلال، أتيحت لي الفرصة النادرة لزيارة بلدكم الجميل والبقاء فيه لمدة ثلاثة أسابيع لزيارة زعمائه، ومن بينهم صاحب الفخامة، رئيس ناميبيا، وأنتم، سيدي الرئيس، وشعب ناميبيا الودود كجزء من فريق مراقبي الكومنولث لضمان إجراء انتخابات حرة منصفة في بلدكم. وخلال تلك الفترة الحاسمة كانت لماليزيا، أيضا، واحدة من أكبر الفرق الثلاث التي شاركت في فريق الأمم المتحدة للمساعدة على الانتقال في ناميبيا الذي كان مقيما في أوفامبولاند.

وبشكل خاص، وفي ظل رئاسة ماليزيا لمجلس الأمن في هذه القاعة، اعتمد القرار الهام ٤٣٥ (١٩٧٨).

السيد الرئيس، يود وفدي أن يهنئكم على الدعوة التي وجهتموها لعقد اجتماع مفتوح للمجلس بشأن مسألة تحظى باهتمام المجتمع الدولي البالغ. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخالص للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، لبيانه البليغ والشامل للغاية بشأن الموضوع.

هذه هي المرة الثانية خلال أربعة عشر شهرا يعقد فيها المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "الأطفال والصراع المسلح"، وهذا دليل واضح على اهتمام المجلس الجاد المستمر بالموضوع. وفي أعقاب المناقشة الأولى التي عقدها المجلس في حزيران/يونيه من العام الماضي، أصدر بيانا رئاسيا أدان فيه، في جملة أمور، استهداف الأطفال، بما في ذلك إهانتهم، واستخدام الأعمال الوحشية ضدهم، وإساءة معاملتهم جنسيا، واختطافهم، وتشريدهم بالقوة وتجنيدهم. وهذه أعمال غير أخلاقية تنتهك بشكل صارخ مبادئ القانون الدولي والقوانين والصكوك الإنسانية الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

لقد أتاح التقرير المستقل، الصادر عام ١٩٩٦، والمعنون "أثر الصراعات المسلحة على الأطفال"، التقييم الأكثر شمولا وإلحاحا الأول للطرق المتعددة التي تساء بها معاملة الأطفال وتستخدم بها ضدهم الأعمال الوحشية في سياق الصراعات المسلحة. والتقرير، يبرز، في جملة أمور، الحاجة الماسة لتأييد عام ولصوت أخلاقي بالنيابة عن الأطفال الذين انتهكت وتنتهك حقوقهم ورفاهيتهم في حالات الصراع المسلح في عدد من البلدان. ومنذ ذلك الوقت، قامت الأمم المتحدة بعدة إجراءات وبرامج لمواجهة هذه الظاهرة. وفي هذا الشأن، فإن تعيين السيد أوتونو ممثلا خاصا للأمين العام معنيا بالأطفال والصراعات المسلحة كان خطوة في الاتجاه الصحيح في الوقت المناسب تلقى الترحيب لتناول هذه المسألة. ووفدي يثني على الممثل الخاص للأسلوب البارز الذي أدى به ولايته، وعلى وجه الخصوص في توعية المجتمع الدولي بخطورة المسألة وبشأن ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لوقف هذه الممارسات.

إن الممثل الخاص، في تقريره المؤرخ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، أبرز أن ملايين الأطفال ليسوا فقط ضحايا للحرب وإنما أيضا أهدافها الرئيسية في كثير من الأحيان، بل وحتى أدواتها. ومن المثير للانزعاج الكبير أن نعرف أن هناك اليوم، وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٣٠٠ ٠٠٠ طفل تحت سن ١٨ سنة يخدمون كجنود نظاميين ومقاتلين مشاركين في حروب العصابات، وجواسيس، وطهاة، ومغاوير انتحاريين، في عدد من الصراعات الدائرة في شتى أنحاء العالم. وخلال العقد الماضي وحده، ألحقت تلك الحروب بالأطفال خسائر جسيمة؛ لقد أزهقت أرواح أكثر من مليوني طفل، وتسببت في بتر أطراف ستة ملايين وجعلهم معوقين بصفة نهائية، وتركت مليون طفل أيتاما، وعشرة ملايين طفل مصابين نفسيا وأسفرت عن جعل الأطفال نصف لاجئي العالم الذين يقدر عددهم بـ ٢٤ مليون إنسان.

وفي ضوء هذه الإحصاءات الكئيبة المرعبة، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه ما الذي يقوم به المجتمع الدولي لحماية هؤلاء الأطفال الأبرياء سيئي الحظ؟ هل يقوم بما يكفي لضمان تعزيز حقوق الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة وحمايتهم؟ كما ذكر وفد بلدي في مناسبة سابقة، إن مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة استحقت اهتماما جادا من جانب المجتمع الدولي بجدارة. لقد حدد الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة تدابير منتقاة لتخفيف معاناة الأطفال المحاصرين بالصراعات المسلحة. وقد أشار بحق إلى أن الإرادة السياسية القوية لازمة لترجمة المعايير والالتزامات القائمة إلى أعمال لإحراز تقدم موضوعي في حماية الأطفال. ومن المحتم أن تدعو الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن، الدول المشاركة في الصراعات المسلحة لحماية الأطفال مستخدمة التدابير المتاحة لها.

ويؤيد وفدي بقوة آراء الممثل الخاص بأن مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة يجب تناولها بأسلوب شامل بأن توفر لهم الحماية خلال الصراعات المسلحة، وأن تقدم المساعدة في استردادهم وإعادة إدماجهم في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، لكن الأكثر أهمية، هو محاولة منع نشوب الصراعات في المقام الأول. وإذ يؤمن وفدي بالقول المأثور "الوقاية خير من العلاج"، فإنه يؤيد نداء الممثل الخاص الموجه إلى العناصر الدولية والوطنية الفاعلة لاتخاذ الإجراءات لمنع الصراعات بدلا من السماح بتصعيد المظالم والتهميش إلى صراعات مسلحة. إننا ينبغي ألا نكتفي بأداء دور رجل الإطفاء بمجرد إطفاء النيران. إن حل "تضميد الجراح" لن يحل الصراع كما أنه لا يوفر سلاما دائما. والتدابير التي حددها الممثل الخاص تستحق التأييد القوي من جانب المجتمع الدولي وهذا المجلس.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا أن المذنبين نتيجة ارتكابهم أعمال عنف ضد الأطفال خلال الصراعات المسلحة ينبغي أن يعاقبوا بالشدة التي يستحقونها. ونحن نشعر بامتنان لأن من بين التدابير التي يعاقب عليها أصبح تجنيد الأطفال دون سن الـ ١٥ في القوات المسلحة أو استخدامهم للاشتراك في الأعمال العسكرية واستهداف المدارس جريمتين من جرائم الحرب بمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومجلس الأمن، في أي وقت يعتمد فيه تدابير بمقتضى المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة عند تناول صراعات مسلحة، يجب أن يولي الاهتمام الواجب لأثرها على الأطفال من أجل النظر في استثناءات إنسانية مناسبة.

إن الأطفال أمل المستقبل. وهم في الواقع مستقبل كل مجتمع بل مستقبل الإنسانية نفسها. والأطفال الذين يعانون من آثار جراح سوء المعاملة قد ينشأون ليصبحوا بالغين ينزلون بغيرهم نفس جراح سوء المعاملة. والأطفال الذين ينشأون في ثقافة عنف من غير المحتمل أن تتوفر لديهم مهارات أو معرفة تتماشى مع ثقافة السلم. إنهم أقل الناس مسؤولية عن الصراعات، لكنهم أكثر الضحايا تعاسة وتعرضا للخطر. وحتى في هذا اليوم يحدث تجنيد للأطفال ووزعهم كجنود؛ بعضهم، وغيرهم مختطفون أو مكرهون على الخدمة. وينبغي ألا يكون للأطفال دور من أي نوع في الحرب.

ولكن الدراسات أوضحت أن الأطفال يشاركون بنشاط في معظم الصراعات المسلحة الجارية في الوقت الحالي، بعضهم بدافع أيديولوجي، بينما يستغل معظمهم لأنهم من مجتمعات فقيرة ومحرومة. ويجب إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في مجتمع ما بعد الحرب الأهلية. ويجب أن يشارك جميع الأطراف في إعادة تأهيل الجنود الأطفال، لا سيما الفتيات من ضحايا الصدمات، نتيجة لتجاربهن في وقت الحرب.

ووفدي يؤيد زيادة تركيز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاهتمام على الأطفال اللاجئين لتعزيز

حماية اللاجئين والأطفال المشردين داخليا. وندعو جميع الأطراف من حكومات ومتمردين على السواء، إلى وضع حد لاستخدام الجنود الأطفال، ونحثهم على وقف تجنيد الأطفال وإلى تسريح الذين جندوا بالفعل والتماس طرق لإعادة إدماج المسرحين من الجنود الأطفال في المجتمع. ويجب على جميع البرامج المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين أن تشمل الأطفال كجزء مكمِّل لهذا الجهد. ويود وفدي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة للإشادة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها جميع الوكالات الدولية المشتركة في حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن ماليزيا، بوصفها من الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، تدعو البلدان القليلة الباقية، التي لم توقِّع أو تصدق بعد على هذه الاتفاقية، أن تفعل ذلك. وننظر أيضا جديا في إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها فورا، ونرى أن عمل الأطفال كجنود من أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتؤيد ماليزيا بشدة البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الداعي إلى تحديد السن الأدنى للعاملين في حفظ السلام عند سن ١٨ سنة.

ونعرب عن ارتياحنا لملاحظة أن الممثل الخاص أبلغ أن العديد من البلدان والفصائل المتمردة المشتركة حاليا في الصراع المسلَّح وسفك الدماء قد تعهدت بعدم تجنيد الجنود الأطفال. ونعرب عن ارتياحنا بالمثل لأن اتفاق لومي للسلام المبرم مؤخرا من أجل سيراليون تضمن أحكاما تكفل عناية وحماية خاصة للأطفال ولحقهم الأصيل في الحياة والبقاء والنمو، وفقا للاتفاقيات الدولية. ويجب أن تشمل جميع اتفاقات السلام؛ حيثما يكون ذلك مناسبا، برامج شاملة لتسريح الجنود الأطفال والبحث عن الأسر وجمع شملها، وإعادة التأهيل فضلا عن اعتمادات لتلبية الاحتياجات التعليمية والمهنية الخاصة للجنود الأطفال السابقين.

ويؤيِّد وفدي مشروع القرار المعني بالأطفال في الصراع المسلح الذي سيطرح في المجلس في وقت لاحق. ونرى أن اعتماد مشروع القرار المذكور من جانب المجلس يمثل تدبيرا ملموسا، في الوقت المناسب، للتعامل مع هذه المسألة الهامة بغية وقف هذه الممارسة القاسية واللاإنسانية حتى ننقذ الأجيال المقبلة من الأطفال في حالات الصراع المسلح من مصير الجيل الراهن. ونعتقد أن مشروع القرار يتضمَّن جميع العناصر اللازمة لمعالجة المسألة بصورة شاملة، ونوصي المجلس باعتماده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى بلدي وإليّ.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن ارتياحنا الكبير لعقد جلسة مجلس الأمن اليوم تحت رئاستكم. إن مشاركتكم الشخصية تؤكد الأهمية التي يوليها بلدكم ومجلس الأمن كله لمشاكل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

لقد مضى أكثر من عام منذ انعقاد جلسة مجلس الأمن السابقة المعنية بمشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة. وعودتنا إلى هذا الموضوع المحزن للغاية تبين أن مجلس الأمن لا يهمل الأطفال الذين يعانون من الحرب، وفي المقام الأول في سياق الوفاء بواجبه الرئيسي بموجب الميثاق: حفظ السلم والأمن الدوليين.

وجدير بالملاحظة أن جميع أعضاء مجلس الأمن متحدون في قلقهم البالغ بشأن ما يعانيه سكان عالمنا الصغار من شدائد، وهذا الإجماع يبيِّن أن الإنسانية تتطلع إلى إشراق الألفية الجديدة برغبة واضحة في تطبيق المـُثُل الإنسانية النبيلة للأجيال الحالية والمقبلة، والعناية بالأفراد وما لديهم من مشاكل ومعاناة وحقوق وحريات.

في السطور الأولى من ميثاق الأمم المتحدة نجد إعلانا عن هدف نبيل: "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" التي ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، في قتل وتشويه أبنائنا. فالحرب تحرم الأطفال من أغلى وأثمن ما لهم في الحياة: الآباء والصحة والطفولة والوطن والحياة ذاتها. والأرقام التي استمعنا إليها اليوم تدل على مدى بعدنا حتى الآن عن هذا الهدف النبيل المجسد في الميثاق.

وفي هذا الصدد، نكن احتراما عميقا للعمل الدؤوب الذي يضطلع به السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، الذي قام

بعمل الكثير لمكافحة هذه المشكلة. إن الآراء التي أعرب عنها اليوم والتوصيات التي قدمها من أجل تخفيف معاناة الأطفال وحظر اشتراكهم في الصراعات جديرة بالاهتمام البالغ من جانب هيئات الأمم المتحدة المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحراز بعض التقدم في كفاحنا لضمان حق الأطفال في حياة سالمة. إن حكومات بلدان العالم كله تقريبا قد سلّمت تماما بمسؤوليتها حيال الأطفال وأصبحت أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل التي تعتبر أكثر المعاهدات الدولية عالمية، نتيجة لذلك. وفي جميع أنحاء العالم، انشأت حركة قوية لدعم الحظر الفعال لاستخدام الجنود الأطفال.

وروسيا تؤيّد تماما التوصيات المعتمدة في خريف عام ١٩٩٨، في الدورة التاسعة عشرة للجنة حقوق الطفل، التي أعربت فيها اللجنة عن الأمل في الاعتماد المبكر للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وهو بروتوكول معني بالأطفال في الصراعات المسلحة. ونرحّب باعتزام الفريق العامل للجنة حقوق الإنسان إنهاء عمله الخاص بمشروع هذه الوثيقة بحلول عام ٢٠٠٠.

في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. إن إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة يتيح فرصة طيبة لنا لإجراء مناقشة متعمقة لمجموعة كاملة من المشاكل المتعلقة بالجيل الأصغر، وفي المقام الأول، مسألة كيف نبعد الأطفال عن سياق الصراعات المسلحة.

وإلى جانب هذا، وفي داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، نرى مجموعة واسعة النطاق من الهيئات والمؤسسات المعتمدة التي تتعامل بكفاءة مع المشاكل التي يواجهها الأطفال في حالات الطوارئ. وتشمل هذه الهيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان وآلياتها الخاصة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بتجميع موارد كبيرة وثروة هائلة من الخبرة في العمل في مجال القانون الإنساني الدولي الذي يتضمن أحكاما خاصة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وتقديم المساعدة إليهم.

ينظر مجلس الأمن في هذه القضايا، أولا وقبل كل شيء، في سياق المواقف المتفجرة التي يجب أن يجد تسويات لها. ولا مفر من أن تنطوي أي بقعة ساخنة على مأساة بالنسبة للأطفال، ومن سوء الطالع أن المرء لا يحتاج إلى النظر بعيدا للحصول على الأمثلة. وفي الأسبوع الماضي أعرب الأمين العام عن القلق إزاء المشاركة في أعمال القتال في أفغانستان من جانب مشاركين لا تزيد أعمارهم على ١٤ سنة. وتجلت في اتفاق لومي للسلام المتعلق بسيراليون الحاجة إلى تنسيق تحقيق السلام بوضع أولويات لحل مشاكل الأطفال المتأثرين بالحرب. وفي قراره الأخير بشأن سيراليون رحب مجلس الأمن باتفاق السلام وبالتزام حكومة سيراليون بالتعاون مع اليونيسيف ومع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وهذا تطور جديد هام جدا.

وينبغي للمجتمع الدولي، في جهوده لتسوية المنازعات المسلحة ومنع نشوب منازعات جديدة، أن يبذل قصارى جهده للتخفيف من آثارها الضارة على الأطفال، سواء منهم من يجدون أنفسهم مصادفة في مكان وقوع الأعمال القتالية أو جنودا دون السن القانوني، وهم جميعا في حاجة إلى المساعدة، أولا وقبل كل شيء، من أجل إعادة الاندماج في المجتمع، ولكن هذا من الواضح ليس كافيا. وحان الوقت لمعالجة منع اشتراك الأطفال في أعمال القتال. ويمكن أن تشمل التدابير التي تتخذ نحو هذا الهدف، على الصعيد الوطني، صياغة وتنفيذ برامج تغرس في الأطفال روح السلام؛ وتمكين الأطفال من الحصول على تعليم جيد والعثور على وظيفة مدنية؛ وتنشر المعلومات عن الأعراف القانونية الدولية التي تحكم حقوق الطفل. وعلى الصعيد الدولي يمكن أن تشمل جهود توفير الإنذار المبكر بشأن المنازعات، واستخدام الدبلوماسية الوقائية، وفرض ضوابط أشد على الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والحد من شحنات الأسلحة إلى مناطق المنازعات.

وينبغي أن يوفر افتتاح أعمال المحكمة الجنائية الدولية رادعا شديدا لاستخدام الأطفال في المنازعات المسلحة. كما ينبغي تسليط الضوء على موضوع الأطفال والنزاع المسلح في المؤتمر الدولي

السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وكان بلدي بين أول البلدان المصدقة على اتفاقية حقوق الطفل. وتشكل الضمانات القانونية والعملية لحقوق الطفل عنصرا رئيسيا للسياسة الروسية في مجال حماية الأطفال، التي تجري في سياق خطة عمل وطنية واحدة للأطفال، وهنا يعطى انتباه ذو أولوية لمشاكل الأطفال في الظروف الصعبة وكذلك في تأهيلهم الجسماني والنفسي.

كما أن الجهود الوطنية لروسيا وشركائها في كومنولث الدول المستقلة لها تشعبات إقليمية. وكانت إحدى نتائج استعراض الكومنولث لمشاكل الأطفال، بما في ذلك المعاناة في المنازعات المسلحة، اعتماد الجلسة العامة الثانية عشر للمجلس البرلماني المشترك للدول المشاركة في الكومنولث، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لمرسوم بشأن حماية الأطفال في دول الكومنولث.

وأود في الختام أن أعرب عن الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم الواسعة النطاق وأي قرار يتخذه مجلس الأمن في نهايتها في إعطاء الحافز اللازم للتعاون الدولي في حماية الأجيال الشابة من عنف المنازعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أرحب بكم هنا اليوم وأشكركم ووفدكم على اتخاذكم زمام المبادرة الطيبة لتنظيم هذه المناقشة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

ووصف البيان الذاخر بالمعلومات الذي أدلى به السفير أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بتوسع طبيعة وحجم الجهود الإضافية التي يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بذلها لضمان الدفاع بشكل أفضل عن الأطفال وحمايتهم في أوقات النزاع المسلح. ولن أعدد المساوئ الموجهة للأطفال وسوء معاملتهم في المنازعات المسلحة، لأن المتكلمين السابقين ولا سيما السفير أوتونو تحدثوا بلباقة عن هذه المشاكل. ونحن نريد من جانبنا التأكيد على ما يجب أن تواصل الأمم المتحدة عمله لوضع نهاية دائمة لجميع المساوئ التي يقع الأطفال ضحية لها أثناء المنازعات.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ ذكر المجلس بتصميمه الحازم، وبالتوافق الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام ومع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة، على دعم جهود الحصول على التزام بوضع نهاية لتوظيف واستخدام الأطفال في المنازعات المسلحة؛ وإعطاء انتباه خاص لنزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمع الأطفال الذي شوه أو لحقت به الأضرار نتيجة للمنازعات المسلحة؛ ودعم وتشجيع البرامج المركزة على الأطفال، لأغراض إزالة الألغام وتعليم أخطار المناجم، وبرامج إعادة التثقيف والتأهيل للأطفال. وسوف ينعكس اليوم هذا الالتزام من جانب المجلس في اعتماد مشروع قرار بشأن هذا البند.

ويجب على الدول، وبخاصة تلك المشتركة فيها في منازعات مسلحة، أن تعطي أولوية عليا للتنفيذ الفعال للصكوك الدولية القائمة، بما في ذلك اتفاقيتي جنيف المؤرختين ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاتهما الإضافية لعام ١٩٧٧ واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل لعام ١٩٨٩. وفي هذا السياق نشكر السفير أولارا أوتونو لجذبه انتباه المجلس إلى انتهاكات الأعراف الدولية بشأن حماية الأطفال وإصدار التوصيات اللازمة. ونحن نشعر بالامتنان إزاء التزامه ونؤكد له دعمنا الكامل.

ونرى أن أي حل دائم لمشكلة الأطفال في المنازعات المسلحة يجب أن يتضمن منع وتسوية المنازعات المسلحة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها هؤلاء الأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غابون على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بكم، سيدي، وأقول إننا شُرفنا بحضوركم هذا اليوم. فالواقع أن حضوركم بيننا شيء ملهم، لأن حياتكم مثال للكفاح من أجل قيم حقوق الإنسان والديمقراطية. كذلك أود أن أهنئكم والسفير أنجابا على المبادرة التي جاءت في وقتها بعقد هذا

الاجتماع، مما يعكس تفاني ناميبيا في سبيل إيجاد نظام دولي أكثر عدلا وأكثر إنسانية.

ويعكس البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه من العام الماضي التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن ضرورة التصدي لمحنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وقد يسر هذا التوافق في الآراء اتخاذ خطوة أخرى هذا العام، من خلال التفاوض على مشروع قرار بشأن هذه المسألة. ومن المهم أن نشدد على أن هذه التطورات بالغة الأهمية وتستحق الثناء.

والغريب أن الاتجاه الإيجابي الذي يمثله استعداد مجلس الأمن لأن يبقي على جدول أعماله قضية الأطفال والصراعات المسلحة، إنما يأتي نتيجة لتدهور الأوضاع في الواقع. وللأسف فجهودنا لا تزال قاصرة عما يلزم عمله لإنهاء المعاناة الأليمة للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

ونحن نعرب عن امتناننا للسيد أوتونو لولائه لقضية الطفل، ولإسهامه شخصيا في التقدم الكبير المحرز في سبيل ضمان حقوق الطفل في مناطق الصراع. وتعطي تقاريره صورة قاتمة عن الأوضاع على أرض الواقع، وتشدد على ضرورة اتباع نهج عريض القاعدة إزاء هذه القضية. وأنا أؤيد بشدة آراءه بضرورة أن يبدأ السعي على الصعيد العملي لكفالة تحويل الأعراف والقيمة الدولية إلى واقع عملي.

وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدوره في وضع استراتيجية أعم كثيرا للتصدي لشتى أبعاد هذه المشكلة العاجلة والدرامية. وعلى المجلس بادئ ذي بدء، لدى معالجته لأوضاع الصراعات المسلحة ألا تغيب عن نظرة الاحتياجات الإنسانية الخاصة للأطفال. ومن الأهمية البالغة أن يأخذ مجلس الأمن في اعتباره الآثار التي تتركها على الأطفال التدابير المعتمدة بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذا قد يتعين اعتبار الإعفاءات الإنسانية مسألة ملائمة.

والأطفال معرضون بصفة خاصة لأن يكونوا ضحايا لانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني، وهم هدف سهل لكل أنواع الاستغلال. ولدى أداء المجلس لمهامه في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي ينبغي ألا تغيب عن باله ضرورة وضع نهاية لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي.

ونحن ندرك أهمية العبارات الهامة المتصلة بالسياسات فيما يتعلق باستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة وهي: نزع السلاح، والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ومع هذا يجب ألا ننسى الذين تعرضوا للتشويه والأمراض النفسية والتيتم بغض النظر عن اشتراكهم المباشر في الحروب. ولا مراء في أن من الضروري أيضا في هذا الصدد وجود درجة أكبر من التنسيق على مستوى المنظومة في إطار الأمم المتحدة.

وعلى مجلس الأمن أن يعمل بالتنسيق الوثيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لدورهما المحوري في كفالة تدبير المساعدة المناسبة للأطفال المحتاجين، ولا سيما في سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن نعترف أيضا بالعمل القيم الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة الأخرى كمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). فمعظم هذا العمل ينجز في ظروف بالغة الصعوبة وفي إطار ميزانيات محدودة.

وأرى أن المساعدة التي يقدمها العاملون في الحقل الإنساني هي مضرب المثل لنا جميعا. فلنناضل من أجل أن تفيد أثرتهم في إلهام جهودنا على الصعيدين الوطني والدولي. وسوف تواصل البرازيل تقديم دعمها الأكيد لاستنباط استراتيجية متماسكة تلبي الاحتياجات الخاصة للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

ونحن نتطلع إلى الفراغ من صياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، يرمي إلى رفع المستوى الأدنى للحماية المقررة في تلك الاتفاقية. وفي هذا الصدد فإننا أعربنا في مناسبات عدة عن قلقنا إزاء استخدام الألغام الأرضية المسؤولة عن عدد كبير من القتلى والمصابين من بين الأطفال. فإلى جانب الحظر المفروض على الألغام البرية، من الضروري تحريك البرامج الشاملة لإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام.

وينبغي في مجال نزع السلاح أيضا أن نهتم بمسألة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين ألا يقتصر الاهتمام الواجب لهذين النوعين من الأسلحة،

على احتمالاتها القاتلة التي تأكدت بالفعل ضخامتها، بل يمتد الاهتمام إلى أنها سهلة الحمل بالنسبة للأطفال المجندين.

وإذا أريد أن ننجح في منع أطفال الأجيال المقبلة من أن يتعرضوا للسرقة ومن أن تدمر الحرب مستقبلهم، فلا بد من توفير الإرادة السياسية والعمل الحاسم. وتأمل البرازيل أن تتناسب جهودنا على كل الجبهات التي ذكرت الآن، مع ضخامة التحديات التي أمامنا. وفي سعينا هذا إلى حماية أطفالنا من الصراعات المسلحة، ما يتعرض للخطر هو حالة الإنسان نفسها. فلنناضل من أجل كفالة أن يكون الأطفال في كل أنحاء العالم هم حملة الأمل والثقة في مستقبل أفضل للجميع، وألا يكونوا ضحايا الحماقات التي كثيرا ما يكون البشر قادرين عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): من المزايا العظيمة التي يكتسبها وفدي، أن يتكلم في هذه المناقشة الهامة برئاستكم، سيدي. فبلدكم من أهم البلدان في هذه المنظمة، ونحن نشعر بالسعادة لأننا شاركنا في الماضي في هدفي الحرية والمساواة اللذين عرضتم للخطر في سبيلهما حياتكم ورفاهكم. ويشرفنا أن نتقاسم معكم الآن أهداف الديمقراطية وصلاح الحكم وحقوق الإنسان.

وهذه المناقشات في جزء منها تتصل مباشرة بمجمل هذا الموضوع عظيم الأهمية، وفي هذا الصدد، أود أن أتوجه بالشكر إلى السفير أولارا أوتونو على تعليقاته وأن أعترف له بجهوده وآرائه الواضحة بشأن هذه المسألة. ونهنئ الأمين العام بتعيينه له.

وهذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها مجلس الأمن اجتماعا بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وهذا يدل على التزام المجلس بمسألة تتزايد أهميتها بالنسبة للمجتمع الدولي. ولنذكر أننا في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ اعتمدنا بيانا رئاسيا، وأن المجلس يستعد الآن لاعتماد مشروع قرار.

ومن الأهمية البالغة وضع معايير دولية تستهدف وقف الممارسة الوحشية وغير القانونية المتمثلة في إرسال الأطفال إلى ساحات القتال. والالتزامات المحددة في اتفاقيات جنيف وفي اتفاقية حقوق الطفل، والتي وردت في مشروع القرار قيد النظر، هي أحكام أساسية، ويجب الإصرار على التقييد بها. والمناقشة الحالية ومشروع القرار الذي سيعتمده المجلس يضافان إلى مجموعة تلك الآليات. والمحكمة الجنائية الدولية هي أداة أساسية للقضاء على هذه الأنواع من الأعمال، حيث يعتبرها نظامها الأساسي جرائم حرب. ونحث الدول على الانضمام إلى هذا الصك الدولي في أسرع وقت ممكن.

وتعتقد الأرجنتين أن الحد الأدنى للتجنيد والمشاركة في الصراعات يجب أن يكون ١٨ عاما. ومن الناحية التاريخية فإننا احترمنا هذا الحد الأدنى في أحكامنا المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ومنذ بضع سنوات ألغينا الخدمة العسكرية الإلزامية، بجعلها تطوعية حصرا. ويحدونا الأمل في أن يتعزز هذا الاتجاه بدرجة أكبر، وإننا نشعر بالارتياح لأن البلدان الأخرى تحذو حذو ذلك. ونؤيد أيضا السياسة التي اعتمدها الأمين العام قبل سنة تقريبا بشأن الحدود القصوى للسن للعمل في قوات حفظ السلم والشرطة المدنية.

وإنه لمن الضروري أن يعتمد في أقرب وقت ممكن بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع هذه العملية. وينبغي أن تُدعى أيضا الدول والمنظمات الإقليمية إلى المشاركة في هذا الجهد.

وعلاوة على ذلك، من الجوهري توفير تدريب أفضل للقوات التي تتشكل منها بعثات حفظ السلم. وينبغي أن يتراوح التدريب بين مراحل نزع السلاح وصولا إلى مراحل تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم، وينبعي أن يتضمن تحديد جميع الوسائل المنطقية الكفيلة بتجنب مشاركتهم في الميليشيات وفي النزاعات المسلحة. وكما يؤكد صندوق الأمم المتحدة للطفولة، فإن العودة الفورية إلى المدارس هي البديل الناجع. وأي حل آخر سيكون محفوفا بالمخاطر.

وفي نفس السياق، أكدنا على ضرورة وضع برامج للأطفال والشباب الذين شوهوا نتيجة النزاعات المسلحة وذلك من أجل تعويضهم وإعادة تأهيلهم وتوفير الامتيازات لتعليمية الخاصة لهم. فزعماء المستقبل يجب أن يأتوا من صفوف هذه الجماعات، الذين يفهمون أكثر من سواهم أهوال الحرب وظلمها.

ويجب علينا ألا ننسى أنه من أجل تحقيق إنجازات دائمة في هذا المجال الحساس، هناك جانبان ينبغي ألا يغيبا عن البال. ويتمثل الجانب الأول في التعليم، الذي يتيح للتسامح أن يوطد جذوره في النفس الإنسانية. ويتمثل الجانب الثاني في التنفيذ الفعال للصكوك الدولية التي تسهم في القضاء على الإفلات من العقاب الذي ينعم به من يرتكبون هذه الجرائم.

وبالتالي فإننا نفهم أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل كل جهد ممكن للنهوض بحماية ورفاه الأطفال وحقوقهم حيثما تتخذ إجراءات لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وذلك يمكن أن يتحقق على سبيل المثال، من خلال ضمان اشتمال اتفاقات السلام على أحكام واضحة في هذا الصدد.

وكما أشرنا في العام الماضي في المجلس، ينبغي أيضا مراعاة حقيقة أن الأطفال يظلون عرضة للخطر في حالات ما بعد انتهاء الصراع التي تفرض فيها الجزاءات التي تحرم السكان من الضروريات الأساسية. ويجب علينا أن نحسن تصميم الجزاءات بحيث لا تترك أثرا على المدنيين الأبرياء وعلى الأطفال بصورة خاصة.

وكذلك يجب علينا أن نشجع على مواصلة النظر في هذه المسألة في مجلس الأمن. وهذه المبادرة المناسبة جدا التي اتخذها وفد ناميبيا تستهدف وضع حد لممارسة بالغة الضرر تعيق إمكانيات تحقيق المصالحة الوطنية، إذ أنها تؤثر على أجيال من الشباب الذين سيتحملون لسنوات عديدة عبء هذه التجارب التي تخلف جراحا نفسية. ويجب على المجلس أن يسهم، ضمن نطاق اختصاصه في وضع حد لهذا الواقع غير المقبول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بوعلاي (البحرين): إنه لمن دواعي السرور لوفد بلادي أن يعقد هذا الاجتماع العام لمجلس الأمن تحت رئاستكم.

كما يتقدم وفد البحرين لوفد ناميبيا بالتقدير على مبادرته في عقد هذه الجلسة العامة بشأن أحد المواضيع التي تحظى باهتمام المجلس ألا وهو الأطفال والنزاعات المسلحة. إن هذه المبادرة تعتبر دليلا على عزم المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة واستئصال هذا الشر الذي من شأنه تدمير الأجيال القادمة، إما عن طريق تربية الأطفال على السلاح، أو الإساءة للأطفال الذين لا يحملون السلاح وسلبهم حقوقهم في الاستمتاع بطفولتهم والعيش في بيئة هادئة ومناسبة تؤهلهم لمستقبل زاهر مبني على التربية والتعليم في سبيل خدمة أوطانهم بدلا من حمل السلاح. كما لا يفوتني أن أقدم الشكر والتقدير للممثل الخاص للأمين العام السيد والارا أوتونو على تقريره الوافي وعلى جهوده الجبارة في هذا الشأن وإلى جميع موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والوكالات المتخصصة الأخرى على جهودهم في توفير أفضل سبل العيش لجميع أطفال العالم بشكل عام وللأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة بشكل خاص.

إن ظاهرة تأثر الأطفال بشكل خاص في النزاعات المسلحة لهي ظاهرة قديمة وكانت تعتبر من الآثار الجانبية للنزاعات المسلحة حالها حال الجوانب السلبية لأي نزاع مسلح ولكن وللأسف تحولت في الآونة الأخيرة هذه الآثار الجانبية تحولا خطيرا وبدأت تأخذ خواص جديدة وخطرة للغاية جعلت المجتمع الدولي يدق ناقوس الخطر وذلك لاشتراك أكثر من ٣٠٠ ألف طفل في النزاعات المسلحة المختلفة في ٣٢ دولة من بينها ٢٤ دولة يقل سن هؤلاء الأطفال فيها عن ١٥ سنة وتأثر الملايين من الأطفال بهذه النزاعات مما يعتبر ذلك الشغل الشاغل للمجتمع الدولي وخصوصا أثناء استعداد هذا المجتمع للدخول في القرن الحادي والعشرين بينما يوجد في نفس الوقت الأطفال المتأثرون بالنزاعات المسلحة في أوضاع مزرية بسبب النقص الحاد في الغذاء والحرمان من التعليم.

إن مأساة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة سواء أكانوا جنودا مشاركين في هذه النزاعات أم لاجئين ومشردين تعتبر نقطة سوداء في ضمير العالم وتتطلب من المجتمع الدولي بذل الجهود الضرورية للعمل على احترام والتزام جميع أطراف النزاع بالأعراف والقوانين الدولية وخصوصا اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧ واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل لعام ١٩٨٩. ونؤكد هنا على ضرورة محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة واعتبارهم مجرمي حرب

على غرار محاكمة مجرمي الحرب المسؤولين عن أعمال الإبادة إذ يعتبر تجنيد الأطفال تربية على السلاح وزرع حب السلاح والحرب في نفوس الأطفال مما يصعب محو آثارها النفسية من هؤلاء الأطفال حين يصلون إلى سن الرشد ويتعودوا على حمل السلاح منذ الطفولة. وأخيرا نؤكد على ضرورة زيادة اهتمام منظمات الإغاثة الإنسانية بالأطفال اللاجئين والمشردين المتأثرين بالنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

إن وفد بلادي يؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم وسيصوت لصالحه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا، سيدي الرئيس، ويسرنا أن تكونوا معنا اليوم، وأود أن أشكركم، باسم وفد بلادي، على تنظيمكم هذه الجلسة المفتوحة عن موضوع نعلق عليه جميعا أهمية كبرى. ونتوجه أيضا بشكرنا إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، على إحاطته الإعلامية التي تحفز الفكر. ونشيد به أيضا على الاندفاع والحماس اللذين يواصل إظهارهما في عمله على زيادة الوعي الدولي العام بمشكلة تستحق اهتمامنا الكلي.

أما ونحن نعلم الآن ما هي المشكلات القائمة، فإن الخطوة التالية هي الانتقال من الكلام إلى الأفعال. فلقد أوجز لنا الممثل الخاص سلسلة من التدابير المختارة التي ترمي إلى رفع معاناة الأطفال. ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأن المجلس ينبغي أن يستخلص الالهام من هذه التدابير بغية وضع برنامج عمل. وبهذه الطريقة، نحن على ثقة بأنه سيتم التعامل مع المسألة بفعالية وكفاءة من أجل إحراز النتائج المتوخاة والخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في الإبقاء على مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن عن طريق إدراجها في تقارير المجلس المتعلقة بعمليات صنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام.

ومن المؤسف أن نعلم أنه في الصراعات التي تحدث مؤخرا، يعاني المدنيون، ولا سيما الأطفال، أكبر معاناة، وأن ٩٠ في المائة من الإصابات التي تقع اليوم في الصراعات هم مدنيون وأغلبيتهم من النساء والأطفال. وأن مدى المشكلة كبير. ولقد أخبرنا أنه منذ منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، قتل مليونا طفل، وتيتم مليون طفل، وجرح ٦ ملايين طفل جراحهم خطرة أو باتوا معوقين بصورة دائمة، وأصبح مليونا طفل دون مأوى، وأصيب ١٠ ملايين طفل بعوارض نفسانية خطيرة.

ويبدو أن القيم النبيلة، في العديد من الصراعات، فيما يتعلق بحماية الأطفال باتت منسية تماما. فالأطفال مستهدفون بصورة متعمدة أو عشوائية. وهناك العديدون منهم جندوا إلزاميا وأحيانا بقوة السلاح. ولم توفر حتى الفتيات اليافعات. وأن محنة الفتيات اليافعات تبعث على القلق بصورة خاصة. وهن يتعرضن أحيانا كثيرة للاغتصاب وغيره من العنف الجنسي والجسدي. وإن استخدام الأطفال كأدوات حرب بات الآن شائعا في العديد من حالات الصراع.

وإن من يقدر منهم على الهرب من ويلات حالات الصراع، يقع بين الشيطان والبحر الأزرق العميق، ويصبح مشردا في الداخل أو يذهب إلى أماكن أخرى كلاجئ، أو ينفصل عن أسرته.

والحالة في بعض الأحيان تتزايد تفاقما بفعل تعريض الأطفال للألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة وعلى الرغم من الأنظمة العديدة للصكوك الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان، فإن العنف ضد المدنيين، ولا سيما الأطفال، يمضي دون عقاب. وهذا يدل على انهيار كامل للقيم وينم عن عدم وجود اعتبار للقيم التي تحكم مسلك الحرب.

إن الجهد الدولي المتضافر ضروري للتصدي بصورة جادة لهذه الحالة التي يؤسف لها. ويجب ألا نضعف في تحقيق مسعانا الجماعي للقضاء على الاستهداف المنظم للأطفال في حالات الصراع المسلح. وينبغي للمجتمع الدولي، كخطوة أولى، كفالة احترام القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان. وأن التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ فيما يتعلق بحظر أسوأ أنواع تشغيل الأطفال والعمل الفوري للقضاء عليها يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

والانتهاكات الخطيرة للقوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان تحـــدث غالبا فـــي مجتمعات محلية مقطوعة عن العالم الخارجي. ووجود المجتمع الدولي في هذه المناطق من شأنه أن يكون أمرا حيويا لايجاد شهود على هذه الانتهاكات. لذلك من الأهمية بمكان أن يتاح للمجتمع الدولي الوصول إلى أماكن تلفها الصراعات المسلحة.

ولئن كان العديدون من المقاتلين لا يحاولون إيجاد تبرير لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، يتضح أنهم لا يعرفون القواعـــد التي تحكم الصراعات المسلحة. لذلك من الأهمية بمكـــان لفت انتباه الأطراف المتحاربة باستمرار إلى القواعـــد الدولية التي تحكم الصراعات المسلحة. والالتزام باحترامها. ويقول المثل الفرنسي: لا يتعذر الجهل بالقانون.

لهذا السبب تؤيد الدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والقوات المسلحة. ونشجعه، ونشجـــع الآخريـــن المعنيين على مواصلة الاضطلاع بهذا الدور الحيوي للغاية، والبارز في هذا العمل هو المفهوم القائل إن الأطفال هـم مناطق سلام. ويجب أن نصر أيضا على أن الأماكن التـــي يتواجد فيها عادة الأطفال يجب أن تعامل كمناطق خاليـــة من القتال. وفي السياق نفسه، من الأهمية بمكان التوصل إلى وقف لإطلاق النار على أساس إنساني، أو تحقيق فترات من الهدوء تدوم اياما بهدف إيصال المساعدة الإنسانية أو القيام بحملات تلقيح للأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي، حيث كان مناسبا، أن يسعى إلى الحصول على التزام المتقاتلين بهذه القضايا.

وثمة تدابيـــر عديدة أخـــرى بوسعه أن يتخذها المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة الأطفال الذين يقعون ضحية الصراعات المسلحة. والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال بالصراعات المسلحة يدلنا على الطريق التي نسلكها.

وفـــي العديد من حـــالات ما بعد الصراع، فـــإن الاحتياجـــات الخاصة للأطفـــال المتاثرين بالصراعـات لا يجري تلبيتها فالأطفـــال هم مستقبل الأمم وشواغلهم واحتياجاتهم ينبغي إذا تضمينهـا في أية عملية إعادة انعاش في فترة ما بعد الصراع وذلك في وقت مبكر. وفي هذا الصدد، يجدر ذكر مثال سيراليون.

ونلاحظ مع الارتيـــاح أن مجلس الأمن يواصل تناول هذه المسالة بكل ما تستحقه من جدية. وثمة التزام واضح في المجلس بمواصلة اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، في حالات الصراعات المسلحة، وبتلبية احتياجاتهم في عملية إعادة انعاشهم في فترة ما بعد الصراع. وأن مشروع القرار المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة الذي نأمل في اعتماده قريبا يشكل دليلا بينا على هذا الالتزام.

وأخيرا، سأكون مقصرا لو اختتمت هذا البيان دون شكر الجماعات التي تقدم المساعدة الإنسانية وجماعات حقوق الإنسان التـــي تعمل بجـــد وتعرض حياتها للخطر لإحداث فرق في حياة الأطفال المتأثريـــن بالصراعات المسلحة. ونحن نحييها وندعمها في عملهـــا، ونشجعها على تقديم خدماتها الجلي لصالح أقل الأطفال حظا، حيثما كانت على هذا الكوكب. وبهذه الطريقة من شأن حياة العديدين من هذه الأرواح الفقيرة والبريئة أن تصبح جديرة بالحياة في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة إلى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.